A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.60
21 January 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دي ماركو (مالطة)

شم : السيد روونور (غانا)
(نائب الرئيس)

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام [٣٥]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64428/A ٠٠٦١ث

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٥ من جدول الاعمال

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/45/595 و A/45/709 و A/45/726)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند عصر اليوم الساعة ١٧/٠٠ .

وما لم أسمع اعتراضا سوف يتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذن أطلب الى الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت .

السيد صلاح (الاردن) : مرة أخرى نعود في هذا العام لبحث هذه القضية المزمنة على جدول أعمال هذه الجمعية ، ألا وهي قضية النزاع العربي - الاسرائيلي . ولُبّه قضية فلسطين . مرة أخرى نعود لاجترار كلماتنا حول هذه المشكلة التي ما زالت لمدة تزيد على أربعة عقود تراوح مكانها من حيث البحث عن حل لها رغم ما يطرأ عليها من ارتفاع أو هبوط في درجة حرارتها ودرجة الاهتمام بحلها من حين الى حين .

وخلال هذه الفترة شهدت منطقة الشرق الاوسط انفجار أربعة حروب رئيسية ، عدا عن المئات من الصدامات على مختلف الجبهات . وقد تبع كلَّ انفجار تحرك عالمي لإيجاد حلول لجانب أو آخر من جوانب المشكلة ، ثم يتوقف الاندفاع حتى وقوع انفجار جديد . أفما حان الأوان بعد ذلك كله لأن تجد هذه القضية سعيا جديا نحو السلام الشامل العادل ؟ أما حان الأوان لأن تخرج هذه القضية من جدول أعمال هذه الجمعية الى إطار دولي آخر يتم فيه عمل جدي وحثيث للتوصل الى حل شامل ؟ هل العالم بحاجة الى انفجار آخر حتى يتحرك ؟ أليس من الضروري المباشرة في سعي مخلص وفوري لتحقيق السلام يمكنه أن يوصل المنطقة الى الحل المنشود ؟

لقد بدأ العالم مؤخرا يسمع نغمة جديدة تبشّر بميلاد نظام دولي جديد يحمل في طياته آمالا عريضة بعالم أكثر أمنا وسلاما ويقوم على إيجاد حلول سلمية للمشاكل العالمية المعلقة ، ومعالجة أية مشاكل قد تطرأ بروح جديدة . وقد دفعتنا البيانات الاخيرة التي استمعنا إليها في مجلس الامن ، وكذلك الحديث الذي نسمعه في أروقة المنظمة الدولية الى الإحساس بالامل بأن هذا النظام الجديد قد يمتد أخيرا ليشمل قضية النزاع العربي - الاسرائيلي ويضعها على أول الطريق الصحيح نحو الحل الذي نشدناه وعملنا من أجله طويلا .

وانسجاما مع روح هذا النظام الجديد ، أود أن أركّز في كلمتي هذه ، لا على تطورات القضية وما أحاط بها من ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية ، بل على إعادة تحديد النقاط التي وقفت عندها مساعي السلام ، على أمل أن يجد العالم الفرصة للانطلاق الى التقدم من جديد . لا أريد أن أتوقف عند حدود ما حدث ، بل أن نضع النقاط على الحروف لتحديد حقائق الموضوع حتى نتمكن من استجلاء ما سيحدث أو ما يجب أن يحدث .

لقد تمسك بلدي الاردن على الدوام بالدعوة الى إيجاد حل سلمي عادل وشامل ودائم للنزاع العربي - الاسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين ، تشارك في صنعه جميع اطراف النزاع التي ستشترك في جني ثماره . ولقد عايش بلدي هذه القضية مع الشعب الفلسطيني منذ بدئها ، وقاسى وإياه ، ولا يزال ، آلام المعاناة التي نتجت عنها . ولقد بذلنا كل جهد مخلص وجاد للوصول الى حل سلمي للنزاع ، وتجاوبنا مع كل مسعى ومبادرة هدفت الى تحقيق ذلك ، لقناعتنا ، كما قال جلالة الملك الحسين ، بأن "الحروب في منطقتنا لم تؤد أبدا الى منتصرين والى ارباح بل الى مقابر للاوهام والى زرع بذور حروب جديدة" .

لقد توصّل المجتمع الدولي الى قناعة بأن أساس الحل للنزاع العربي - الاسرائيلي هو قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإن الإطار المناسب لتحقيق هذا الحل هو مؤتمر دولي يقوم على هذا الاساس .

إن المشاكل والأمور المعلقة في المنطقة عديدة ومتشابكة ، ولا سبيل لحلهـــا إلا في نطاق إطار واسع يوفره هذا المؤتمر الذي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة وتشـــارك فيه جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، لكي تعمل هذه الدول على تقديم مساعيها الحميدة في حل الخلافات ، ومن ثم توفير الضمانات اللازمة للســـلام الذي يتم تحقيقه . ونحن نرى انه ينبغي على هذا المؤتمر أن يحقق الأمور التالية :

أولا ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلـــة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها مدينة القدس ؛

ثانيا ، ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ؛

ثالثا ، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامـــة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ ؛

رابعا ، وضع ضمانات دولية لأمن جميع دول المنطقة .

وغني عن الذكر انه إذا ما تم تحقيق هذه الاهداف فإنه سيتم خلق مناخ جديد في المنطقة يمكن في ظله قيام تعاون بين دولها في المجالات الاقتصادية والتنموية وغيرها . كما سيكون بإمكان دول المنطقة إيجاد حلول مناسبة فيما بينها لمسالة الموارد المائية ، والاتفاق على إزالة أسلحة الدمار الشامل ، من نووية وكيميائية وبيولوجية وغيرها ، وتخفيض التسلح بشكل يمكّن المنطقة ككل من تحويل ثرواتها الى البرامج الإنمائية المختلفة . وذلك كله سيوفّر للاجيال القادمة مستقبلا أفضل .

إن هذا الموقف الذي عَبّرْتُ عنه لا يمثّل موقف بلادي فحسب ، بل هو يعكس الموقف العربي ككل ، كما أقره مؤتمر القمة العربي في فاس عام ١٩٨٢ ، وأكدته مؤتمرات القمة العربية اللاحقة .

لقد توصل العرب عامة والفلسطينيون خاصة الى قناعة بضرورة التعايش مع حقائق العالم الجديدة . وجاءت قرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، لتعبّر عن ذلك بشكل واضح . اما حان الوقت لاسرائيل لان تفعل الشيء نفسه ، وأن تتخلص من أوهامها ومواقفها المتشنجة ؟

لقد دعا وزير الخارجية الامريكي السيد جيمس بيكر اسرائيل في العام الماضي الى التخلّي عن حلمها بإقامة "اسرائيل كبرى" . واستمعنا ، يوم الاول من أمس ، الى مندوب الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن يدعو حكومة اسرائيل الى التخلّي عن "سياسة العرقلة" التي تتبعها . وأن تعدّل سياستها بحيث تنسجم مع حقائق النظام الجديد الذي بدأ يسود العالم .

كذلك فإننا نسمع مثل هذه النداءات والنصائح توجّه الى اسرائيل كل يوم من كافة الدول ، بما في ذلك أصدقاؤها . إلا أن اسرائيل ما زالت تراوغ وتحاول تحويل الانظار عن حقيقتين أساسيتين وهما :

أولا ، أن شعب فلسطين شعب واقع تحت نير احتلال عسكري مرفوض تماما ، وانه يقاوم من أجل التخلص من هذا الاحتلال ليتمكن من تقرير مصيره . ولقد جاءت انتفاضة هذا الشعب المباركة ، التي تدخل اليوم عامها الرابع ، لتعبّر بكل جلاء عن هذه الحقيقة .

ثانيا ، أن اسرائيل دولة محتلة تعكس في جميع تصرفاتها وأعمالها سلوك أية دولة محتلة أخرى من أعمال قمع وإرهاب . ومهما قدمت اسرائيل من حجج وذرائع لاحتلالها أو لممارساتها اللاإنسانية فإنها لن تستطيع أن تقنع العالم ، ولا حتى شعبها نفسه بغير ذلك .

لقد سعت اسرائيل طوال السنوات الى تعقيد المشكلة بدلا من السعي لحلها . حيث قامت بضم القدس العربية ، وأعلنتها عاصمة لها ، وضمت الجولان العربي السوري ، وأقامت المستوطنات في الاراضي المحتلة . كما اعتدت على عدد من الدول العربية الاخرى وخاصة لبنان الذي ما زالت تحتل الجزء الجنوبي من أراضيه مخالفة بذلك قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

إننا نتساءل عما إذا لم يكن الوقت قد حان للدول الصديقة لاسرائيل ، والتي تزودها بمختلف أنواع الدعم ، لان تقوم بتقديم النصح لاسرائيلي والضغط عليها لكي تغيّر مسارها الحالي ، وتستجيب للإرادة الدولية ، وتسعى الى السلام .

لقد وجد الفلسطينيون ، ممثلين بقيادتهم الشرعية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الشجاعة السياسية والادبية اللازمة للإعلان صراحة عن قبولهم بالعيش بسلام في دولة خاصة بهم الى جانب دولة اسرائيل على أرض فلسطين . كما وجد العرب جميعا الشجاعة السياسية والادبية للإعلان عن استعدادهم لسلام عادل لجميع دول المنطقة بما يتطلبه ذلك من تنازلات متبادلة من الجميع . والسؤال هو : متى يجد قادة اسرائيل شجاعة مماثلة ليقبلوا بحقائق العالم الجديدة ؟

إن على اسرائيل أن تقرر ما إذا كانت تريد أن تظل جسما غريبا في المنطقة ، أو أن تصبح طرفا متفاعلا مع جميع الاطراف فيها .

السيد بن سيد (الجزائر) : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرّفني أن أدلي بالبيان التالي عن الحالة في الشرق الاوسط بالنيابة عن الدول الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي وهي : جمهورية موريتانيا الإسلامية ، والجماهيرية العربية الليبية ، والجمهورية التونسية والمملكة المغربية والجزائر .

تبدأ الجمعية العامة مناقشة أخرى بشأن الحالة في الشرق الأوسط في وقت تمر العلاقات الدولية بتغييرات لم يسبق لها مثيل وذلك بفضل انتهاء الحرب الباردة ة إنفراج دائم . وقد تجلّى ذلك في التوصل الى اتفاقات في مجال نزع السلاح ، ف حدة التوتر ، وتسوية بعض المنازعات الإقليمية ، بل واللجوء على نحو متزايد ستخدام آليات وقدرات الأمم المتحدة ، التي تعززت سلطتها ومصداقيتها .

ويبدو أن جميع مناطق العالم ، بسبب هذه الروح الجديدة ، تسير على طريق السلم والاستقرار ، وتتمتع بسرعة بمزاياه - كل مناطق العالم فيما عدا منطقة واحدة ، هي منطقة الشرق الأوسط ، التي لا تزال مستبعدة بإصرار من هذه الجهود وهذه الروح الجديدة .

وقد استسلم المجتمع الدولي ، بالنسبة لذلك الجزء من العالم ، للتوتر المستمر - وهو التوتر الذي يوجد هناك طوال أربعة عقود - ولا يفعل أكثر من الإعراب عن قلقه في حالات الانفجار المفاجئة التي تقع بين فترة وأخرى في تلك المنطقة .

بيد أنه ينبغي أن تكون الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة ، وميراثها التاريخي والثقافي ، الأساس للاستقرار والأمن والرفاه للعالم بأسره . وكل منا هنا قد أكد من جديد تلك الحقيقة مرة تلو أخرى .

وفي هذا السياق ، ذكر الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة أنه :

"لن يحل سلام دائم في الشرق الأوسط إلا عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم" . (A/45/1 ، ص ١٣)

وهذا يؤكد مرة أخرى حقيقة أن الصراع في الشرق الأوسط لن ينتهي ما لم يتخذ إجراء حازم لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وتحقيق الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، ووضع حد بذلك للتوسع الاسرائيلي .

إن منطق التوسع الاسرائيلي هذا ، النابع من فكرة نفي وجود الشعب الفلسطيني كأمة لفترة أربعة عقود ، يقوم على أساس تكريس حالات الأمر الواقع عدة مرات متلاحقة بدافع الجشع الإقليمي ، التي جاءت نتيجة لمعرفة اسرائيل بأنها محصنة من العقاب .

وقد ظل نظام تل أبيب ، بسبب تلك الحصانة ، يتجاوز الحدود المسموح بها فهو من أجل تحقيق مخططاته في الهيمنة يتبع سياسة عدوانية مستمرة ، تلك السياسة التي لا تحترم سيادة دول المنطقة ولا القواعد والصكوك القانونية الدولية الراسخة بل وحتى كما رأينا منذ أيام قليلة ، لا يحترم القرارات الاجماعية التي يصدرها مجلس الأمن .

كيف يمكن أن يكون هناك أي أمل في تسوية في الشرق الاوسط ما دامت سياسة العناد والعدوان التي يتبعها النظام الإسرائيلي لا تثير غير الشجب الادبي ؟ كيف يمكن ان يكون هناك أي أمل في السلم بينما لم يرد مجلس الامن ، وهو الهيئة المناطقة بها مسؤولية صيانة السلم والامن الدوليين ، بحزم وبالوسائل المتاحة له بموجب الميثاق ؟

كيف يمكن أن يكون هناك أي سلم في تلك المنطقة المضطربة ما لم ينفذ المجلس بتصميم قراراته الخاصة بفلسطين المحتلة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ؟

هذه هي المطالب الملحة والمشروعة التي يقدمها السكان العرب في تلك الأراضي ، وهم السكان الذين يعانون جسديا وماديا وروحيا بسبب رفضهم الاستسلام للسيطرة الكاملة .

وفي نفس الوقت الذي يكتشف فيه العالم بانزعاج الفظائع التي لا تزال ترتكب يوميا ضد الشعب الفلسطيني وضد السكان العرب الآخرين الخاضعين للاحتلال ، فإننا نعجب ونتساءل ، كم من المذابح ، وكم من المصاعب ، سيكون مطلوبا قبل أن يقرر مجلس الامن واعضاؤه الذين يتحملون مسؤوليات خاصة ، السماح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المظالم . ينبغي أن نكرر مرة أخرى أن ردود الفعل بالشجب والإدانة وحدها لم يكن لها أي أثر على النظام الاسرائيلي . وهي ليست كافية . بل إن نظام الاحتلال يجد فيها مدعاة للغطرسة . ونحن نرى هذا في الوحشية والاساليب التي استخدمت ضد الانتفاضة . ونراه أيضا في التكرار المقزز للنغم لقصف لبنان بالقنابل والمصاعب التي فرضت على السكان المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين . ونراه كذلك في عدم المبالاة بإضفاء الطابع الصهيوني على الجولان السورية واحتلال أجزاء من أرض لبنان . ويتبين أيضا في الاستيطان المكثف للأراضي المحتلة ، ولاسيما القدس ، من قبل المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي .

وبالنظر الى تقاعس المجلس ، ليس من المدهش أن أكبر الرجال المسؤولين في النظام الإسرائيلي يتكلم بعبارات لا تدع أي مجال للشك في نواياهم وفي المستقبل الذي يرونه بالنسبة للسكان العرب .

وهكذا نسمع في نهاية القرن العشرين عبارات تليق بعصر بدأت الانسانية تعتقد أنه انتهى ، وأنها تخلصت منه بالفعل . فالمتحدث الرسمي الذي يحتل أعلى منصب في النظام الإسرائيلي ، بتجاهل تام لأصول اللياقة والأخلاق يتحدث صراحة عن أفكار مثل النقل المكشف ، أو العزلة ، أو السيطرة بالحديد والنار على الشعب الفلسطيني .

لا يمكننا مهما قلنا أن نذكّر بما فيه الكفاية بأنه لن يكون هناك سلم دائم في الشرق الأوسط دون تسوية جوهر ذلك الصراع ، ألا وهو القضية الفلسطينية . وهذا يعني أنه لن يكون هناك سلم حقيقي دون استعادة جميع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وفي نفس الوقت ينبغي إخلاء جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف .

وهذا يفترض مسبقا أيضا أن الممثل الوحيد الذي اختاره الشعب الفلسطيني ، ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، ينبغي أن يشارك بالكامل في جميع المفاوضات التي تؤثر على مستقبل هذا الشعب الذي تنتمي اليه .

والجمعية العامة ، انطلاقا من هذه الحقائق الأساسية ، سبق أن حددت عناصر هذه التسوية بتأكيد البعد الوطني للشعب الفلسطيني ، وبإعادة تأكيد ضرورة انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وبالاعتراف بمركز منظمة التحرير الفلسطينية كمشارك على قدم المساواة في جميع مراحل التسوية لصراع الشرق الأوسط .

ومن ثم ، واستنادا الى هذه الحقائق الأساسية ، أعربت الجمعية العامة بالأغلبية الساحقة عن اختيارها الإطار الوحيد الذي يجعل من الممكن أخذ كل جوانب الصراع في الشرق الأوسط بين الاعتبار : وهو مؤتمر سلام دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

وبإعلان دولة فلسطين ، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، طلب الممثلون الذين اختارهم الشعب الفلسطيني ، رسميا بانعقاد ذلك المؤتمر ، بغية إيجاد تسوية

عادلة ومحددة للصراع في الشرق الاوسط . والامة العربية نفسها ، في مؤتمرات القمة التي عقدت بعد ذلك ، وافقت على ذلك الخيار . واليوم ، يمكننا أن نؤكد في هذا المضمار أن المجتمع الدولي بأسره يؤيد مبدأ عقد ذلك المؤتمر على الاسس التي وضعتها الجمعية العامة .

والقادة الإسرائيليون وحدهم هم ومن يؤيدونهم ، يصرون اليوم على رفضهم : رفضهم لذلك المؤتمر ، ورفضهم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ورفضهم للسلم .

وفي ضوء هذه الحالة ينبغي لمجلس الامن ، ولاسيما أعضاؤه الدائمون ، الذين سيكونون ، ونؤكد على ذلك ، مشاركين نشطاء في المؤتمر ، بذلك كل جهد ممكن لإزالة العقبات التي لا تزال تعترض طريق الانعقاد المبكر للمؤتمر ومن ثم تقف في طريق تحقيق السلم .

وهذه مسؤولية يتعين عليه أن يتحملها بكل السلطة التي منحه اياها الميثاق . ففي الحقيقة لا يوجد بديل آخر . وإذا ما أراد المجلس أن يعزز السلطة التي استخدمها ببراعة في الآونة الاخيرة لدى معالجة حالات انتهاكات مبادئ عدم استخدام القوة في تسوية النزاعات وعدم الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، فيتعين عليه بالضرورة أن يتصرف بنفس الحزم في تسوية صراع الشرق الاوسط .

وفي وقت يعلن فيه المجتمع الدولي تعبئة نفسه لاستعادة الشرعية والامن في الخليج العربي ، فإن الواقعية والإخلاص الحقيقي لمبادئ الامم المتحدة يعنيان أن السلم في الشرق الاوسط بصفة عامة لا يمكن أن يكون مقصورا على التزامات نسبية ، وهما يتطلبان ضرورة تناول كل بؤر التوتر في المنطقة ، وأولها مأساة الشعب الفلسطيني الذي يعاني على مر عقود أربعة ، بحسم وإصرار .

إننا مقتنعون بأن شلل المجلس والتعطيل المستمر لقيامه بما هو مطلوب منه من عمل فعال لتهيئة الظروف المواتية لتسوية الصراع وفقا للمبادئ التي حددتها الغالبية الساحقة لاعضاء الجمعية العامة ، قد أصبحا في حد ذاتهما عاملين من عوامل إطالة أمد الصراع في الشرق الاوسط وترديه ومن ثم يعرضان للخطر السلم والامن الدوليين .

ولاننا مازلنا نُمني النفس بالامل في أن مجلس الامن وأعضاءه الدائمين على وجه الخصوص سيستجيبون لمتطلبات السلم ، الذي لا يمكن إلا أن يكون شاملا وغير قابل للتجزئة ، فإننا نناشدهم مرة أخرى بأن يقرروا على وجه السرعة التدابير التي تمكّن من تركيز كل الجهود صوب إقرار السلم في جميع أرجاء الشرق الاوسط .

السيد أوكيو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم وفد بلادي أن أشيد بادئ ذي بدء بالامين العام على جهوده المستمرة لايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة في الشرق الاوسط . لقد قرأنا تقريره باهتمام بالغ ويحدونا الامل في أن يكون مفيدا في مداولاتنا .

في السنة الماضية ، وإلى حد كبير بفضل استرخاء حدة التوتر بين الشرق والغرب ، شهد المجتمع الدولي تغيرات جذرية بعيدة الاثر . وهذه التغيرات واضحة في اجزاء عديدة من العالم . ومع ذلك ، فإن التغيرات الاخيرة لم يكن لها سوى اثر طفيف للغاية على الحالة في الشرق الاوسط . بل إن الحالة في الشرق الاوسط الآن على شفا حرب ماسوية يمكن أن تتسبب في معاناة تجل عن الوصف هناك وفي أماكن اخرى من العالم .

تتيح لنا الدورة الخامسة والاربعون للجمعية العامة فرصة ممتازة لا للتامل في العقد الماضي فحسب ، لكن أيضا لرسم مسارات جديدة تستجيب للتحديات والتغيرات العديدة في عالم اليوم . ويحدو وفد بلادي الامل في أن تخفف المناقشات الخاصة بهذا البند من حدة التوتر وتقلل من خطر الحرب الوشيكة في المنطقة إلى ادنى حد ممكن .

إن كينيا لتفخر بأنها تتقاسم مع بلدان الشرق الاوسط روابط تاريخية ثقافية عديدة عميقة الجذور . إذ تربط كينيا وأمم الشرق الاوسط تطلعات مشتركة ترتكز أساسا إلى مبادئ تقرير المصير والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والقانون الدولي . ومن هنا ، فإن الازمة في الشرق الاوسط تترك لا محالة آثارا مناوئة على كينيا وغيرها من البلدان بعدة طرق . وهكذا ، فإن إقرار السلم في المنطقة يعود بالنفع على المجتمع الدولي ككل .

تود كينيا أن تؤكد من جديد على التزامها القوي بتحقيق حل سلمي دائم لمشاكل الشعب الفلسطيني وكذلك للازمة بين العراق والكويت ، وكلها ينبغي أن ينظر اليها من منظور أوسع للسياق الاجتماعي والاقتصادي لتلك المنطقة .

وعلى حين أن هناك مسائل عديدة تتطلب انتباهها ومناقشات عاجلة ، فما من مسالة يمكن أن تبرز بروزا واضحا أكثر من محنة الفلسطينيين التي لم تسوّ بعد . إن المشكلة الفلسطينية هي لب أزمة الشرق الاوسط . وأية محاولة لحسم أية مسالة اخرى دون التصدي للقضية الفلسطينية وأزمة الخليج لا يمكن أن تكون في افضل الاحوال إلا حلا مؤقتا .

وفي ضوء هذا تؤيد كينيا الدعوة إلى ايجاد حل دائم وشامل لهاتين المشكلتين الرئيسيتين في المنطقة . وفي هذا الصدد ، تؤيد كينيا عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، بمشاركة جميع الاطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . ونحن على اقتناع تام بأن مؤتمرا من هذا القبيل سيمثل المحفل الصحيح لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط بكل أبعادها . إن المجتمع الدولي سيكسب من عقد هذا المؤتمر ولن يخسر شيئا .

لا تزال كينيا تشعر بقلق عميق إزاء عدم حدوث أي تطورات ايجابية فيما يتصل بالقضية الفلسطينية . بل ، ما زال العالم يشهد تدهورا سريعا في الحالة الشاملة للشعب الفلسطيني وكينيا على اقتناع بأن السلم العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط ما لم يتم تناول مسألة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة خاصة به .

إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والاشخاص المشردين مشكلة يجب ألا تُهمل . وكينيا تشعر بالقلق إزاء التردي في أوضاع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ؛ ولذا تناشد اسرائيل أن تنسحب من كل الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وتعرب عن أسفها لأن المحاولات التي بذلت لتخفيف حدة الحالة كان مصيرها الرفض حتى الآن وكينيا تعارض تماما الاستيلاء على الاراضي بقوة السلاح وتؤيد قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي يطالب اسرائيل بالتخلي عن كل الاراضي التي استولت عليها خلال حرب ١٩٦٧ . وبالمثل ، لا تقبل كينيا ما قام به العراق مؤخرا من ضم للكويت ، وقد أدانت هذا الغزو الصارخ إدانة قوية . وكينيا تمتثل تماما لاحكام جميع قرارات مجلس الامن في هذا الصدد .

ونحن نعترف بحق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن ، وبحق كل دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . كما نؤيد قرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي يدعو أطراف النزاع في الشرق الاوسط إلى التفاوض .

إن قيام العراق بضم الكويت - بطريقة مأساوية للغاية - أدى الى تفاقم الحالة في الشرق الاوسط . فالعمل الذي قام به العراق أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ الامم المتحدة . وهو يتناقض وكل مبادئ ومُثل هذه المنظمة . ولابدّ من ألا يسمح لهذا العمل بأن يصبح سبيلا لتسوية المنازعات بين الدول . وقد ترتبت على هذا العمل الصارخ من جانب العراق معاناة تفوق الوصف لشعب الكويت ، كما أنه احدث تأثيرا سلبيا على بلدان كثيرة ، من بينها بلدي كينيا . ولابد من كبحه بكل الوسائل المتاحة لهذه المنظمة ، وإلا فإن وجود الدول الصغيرة والضعيفة ذاته سيتعرض للتهديد من جانب الدول الاكبر والاقوى .

وأخيرا ، تناشد كينيا الكويت والعراق على حد سواء أن يسوّيا نزاعهما في نهاية المطاف بالوسائل السلمية عندما ينسحب العراق من الكويت . ومما يبعث على التشجيع في هذا الصدد أن المسؤولين في واشنطن وبغداد قد رأوا انه من الحكمة أن يلجأوا إلى الدبلوماسية بدلا من المجابهة المسلحة .

ويأمل وفد بلدي في أن يكون الحوار المقترح مثمرا بحيث لا يصبح من الضروري تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) . وينبغي تجنيب المجتمع الدولي عواقب تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) ، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا اذا انسحب العراق من الكويت .

السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما اجتمعنا هنا في العام الماضي للنظر في الحالة في الشرق الاوسط ، فعلنا ذلك بشعور من التفاؤل بأن الحالة الخطيرة في ذلك الجزء المضطرب من العالم قد تتبدل أخيرا .

ومن المؤسف أن التطورات التي حدثت في العام الماضي في المنطقة أحبطت آمالنا وخالفت توقعاتنا بأن الامور قد تتغير سريعا .

لقد تهاوت المبادرات السلمية حتى في الجهات التي لها كل مصلحة في إبقائها نشطة . وتوقفت قنوات الاتصال بعد اقامتها مباشرة . وضاعت فرص كثيرة دون الاستفادة منها أو تقصي حقيقتها . ومن أهم الفرص الواعدة الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة ، الذي توقف قبل الخوض في صلب القضية . وأجهضت الجهود الشنائية لتشجيع الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين وهي لم تزل في مهدها . هذه التطورات بالإضافة إلى غياب أي تحرك دبلوماسي آخر يرمي إلى التغلب على هذا المأزق في هذه الحالة الخطرة مدعاة لبالغ القلق .

وقد زاد من اشتعال اللهيب اندلاع الأزمة في الخليج . وأدى هذا إلى جلب المزيد من عدم الاستقرار إلى هذه المنطقة المتفجرة وإلى إضافة أبعاد جديدة للمشكلة برمتها . ومع الإصرار على أن حل أزمة الخليج يجب أن يكون على أساس قرارات مجلس الامن ، فإنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يسمح بتحويل الانتباه عن الاسباب الجذرية التي حالت لسنوات كثيرة دون التوصل الى حل للأزمة التي طال مداها في الشرق الاوسط ، وجوهرها قضية فلسطين .

ومما لا شك فيه أن علينا جميعا أن نسعى إلى ايجاد حل فوري للأزمة في الخليج الفارسي . ولكن في نفس الوقت لا يعني هذا أنه يجب تجاهل أزمة الشرق الاوسط . بل على العكس من هذا ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج الصراع العربي الاسرائيلي ومشكلة فلسطين بنفس القدر من التصميم والإلحاحية .

لقد كان لتردّي الحالة وغياب أي جهود سلمية عواقب مأساوية على الاطراف المعنية مباشرة . فاليأس والاكتئاب ينتشران بين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وأخذ اللاجئون المنتشرون في المنطقة برمتها يشعرون بشكل متزايد بأن العالم قد تخلى عنهم . وتحطمت ثقتهم في امكانية التوصل الى حل سياسي للأزمة ، مما أدى الى نفاد

صبرهم وإلى الاعتقاد بأن الاعمال اليائسة وحدها هي التي تمكنهم من نيل الحقوق التي حرموا منها بدون وجه حق . وهذا بدوره قوبل بردّة فعل وحشية : كتصعيد أعمال القمع والمزيد من المعاناة والقتل . ونتيجة لهذا التصعيد الرهيب للعنف ، أزهقت أرواح الكثيرين من الابرياء بين الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء .

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتهرب من نصيبه من المسؤولية ، نظرا لانه من الواضح أن عجزه عن التوصل الى اتفاق حول تنفيذ بعض المبادئ الاساسية لحقوق الانسان والعدالة قد تسبّب في تفاقم الحالة وفي التطورات المأساوية التي حدثت في المنطقة .

فما الذي يحول دون قيام المجتمع الدولي بمعالجة هذه المشكلة التي سمّمت العلاقات الدولية كل هذا الوقت الطويل .

ومن الحقائق البديهية أنه يتعين على اسرائيل أن تنسحب من كل الاراضي التي احتلها منذ عام ١٩٦٧ ، وأنه يجب إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير والحرية ، وأنه يحق لكل دول المنطقة أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها دوليا . لقد قيل هذا مرارا وتكرارا في نصوص اعتمدتها الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والبلدان العربية ، وبلدان عدم الانحياز ، والمجموعة الاوروبية ، والمنظمات الإقليمية الاخرى . وتكرر مؤخرا جدا في البيان الصادر عن وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن . ومع هذا ، فإن الامين العام لم يسعه إلا أن يلاحظ في تقريره المقدم في إطار هذا البند أنه لا يوجد اتفاق كاف سواء في داخل مجلس الامن أو فيما بين أطراف النزاع بحيث يسمح بعقد مؤتمر السلام الدولي للشرق الاوسط .

ومن المتصور على نطاق واسع أن السبب الرئيسي لهذه الحالة هو موقف اسرائيل ، التي تصوت باستمرار ضد قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وترفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كشريك في مفاوضات السلام . وهذا أمر معلن أيضا بشكل قاطع في المذكرة المؤرخة في ٢٧

أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، المقدمة من ممثل اسرائيل الدائم بالإنابة والموجهة الى الامين العام .

وإذ نضع كل جوانب الحالة الراهنة للسلم والامن الدوليين في الاعتبار ، فإننا نرى أنه يتعين على مجلس الامن أن يمضي على نحو عاجل الى تحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف المعنية بشكل مباشر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن . ونحن نؤيد كل جهد يبذله الاعضاء الدائمون وغيرهم من أعضاء مجلس الامن للتقريب بين مواقف أطراف الصراع العربي الاسرائيلي ، بغية تهيئة مناخ من الثقة فيما بينها ، وبذلك يتم تيسير عقد مؤتمر السلام الدولي وتحقيق نتيجة ناجحة له .

ومع ذلك ، ثمة بوارد مشجعة تظهر على الآفاق القاتمة في الشرق الأوسط . وقد سار شعب لبنان في طريق المصالحة الوطنية بعد سنوات طويلة من الصراع والمعاناة . إن يوغوسلافيا تؤيد بقوة اتفاق الطائف كأساسا لحل أزمة لبنان ، وهذا ينبغي أن يمكن الشعب اللبناني من أن يقرر مصيره بحرية واستقلال .

ومن دواعي التشجيع أيضا أن نلاحظ أن إيران والعراق استأنفا المحادثات المباشرة . ونحن على ثقة بأن هذا هو الطريق السليم الذي ينبغي سلوكه لتسوية المشاكل المعلقة بين هذين البلدين ، مما يدعم بالتالي السلم بينهما . وينبغي لتحقيق السلم في هذه المنطقة المضطربة أن تُستعاد الثقة في النفس وفي الغير ، وأن تُقام ترتيبات إقليمية فعالة للأمن والتعاون . وأسوة بمناطق العالم الأخرى ، لا بديل للسلم في الشرق الأوسط أيضا . فهل في وسع أي شخص كان أن يشك جديا في أن أي بديل عن السلم لن يؤدي إلى عواقب مأساوية للإقليم برمته ، ويعود القهقري بكل الإنجازات الإيجابية التي تحققت في العلاقات الدولية مؤخرا ؟

السيد أريدور (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالاستشهاد ببعض المقتطفات المشهودة بصفة خاصة من التصريحات والتحليلات المتصلة بالحالة في الشرق الأوسط . ومن هذا القبيل تصريح بارز تماما أُدلي به في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ - منذ زمن بعيد ، بعيد جدا من عدة وجوه ، جاء فيه :

"إذا ما تساءلنا عن السبب في أن مشكلة الشرق الأوسط لن تتأثر بعد بالأجواء الإيجابية التي يخيم دفؤها على معظم مناطق العالم ، لتبين لنا بسرعة ودون عناء أن السبب في ذلك يعود إلى إسرائيل ... فقضية الشرق الأوسط تنطلق في سببها ومسبباتها من القضية الفلسطينية - جوهر مشكلة الشرق الأوسط وبؤرتها ومحور تطوراتها" . (A/44/PV.64 ، ص ١٣ - ١٦)

ربما كان ذلك المتكلم لا يرى أن بلده جزء من المنطقة إلا منذ عام ١٩٨٩ . وربما كان ينظر بكل بساطة في الاتجاه الخطأ . فقد كان يركز اهتمامه صوب الغرب ، بدلا من أن ينظر إلى الشمال . إن المرء ليتساءل عما إذا لم تكن الأحداث قد نقضت هذا التقييم المشهود الذي قام به ممثل الكويت ولا أحد سواه .

وثمة تصريح آخر جدير بالاهتمام أدلى به في المناقشة العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ يلقي التبعة على إسرائيل لأنها :

"تهديد للأمن والسلام في المنطقة وفي العالم أجمع ... وإنهم هم الذين يتحملون المسؤولية الأولى عن الآلام التي يعاني منها البشر في منطقتنا وعن بقاء حالة عدم الاستقرار والتوتر والخوف فيها" . (A/44/PV.20 ، ص ٣١ و ٣٢)

ولم يدل بذلك التصريح المؤثر سوى السيد طارق عزيز ، وزير خارجية العراق . ولو لم أعرف أن المتكلم كان يمثل العراق ، وكان يؤنب إسرائيل ، لظننت أنه كان يمثل الكويت ، وأنه كان يعنف العراق .

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، وخلال مناقشة الحالة في الشرق الأوسط ، قدم ممثل دولة عربية أخرى تحليل حكومته لمصدر الخطر في الشرق الأوسط قائلا إن :

"مشكلة الشرق الأوسط ... لم تر النور إلى طريق الحل بعد ، رغم أن العالم عبر خلال هذه السنة بالأزمات الأخرى العسيرة الحل ، إلى طريق التسويات والتفاهم . لماذا ؟ لأن إسرائيل ، أزمة الأزمات وأم المصائب والمتاعب في الشرق الأوسط ، ما زالت تتحرك بعقلية التوسع والاستعمار ..." . (A/44/PV.64 ، ص ٩٣ - ٩٥)

وباستعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها ، لا يسع المرء إلا أن يتعجب من كلمات ممثل المملكة العربية السعودية . وعلى كل فإن الـ ٦٠٠ ألف جندي الذين حشدهم الائتلاف الدولي وقام بوزعهم في المملكة العربية السعودية ليسوا موجودين بها للدفاع عنها ضد إسرائيل . فإذا كانت إسرائيل حقا هي أزمة الأزمات وأم المصائب والمتاعب في الشرق الأوسط ، سيظهر صدام حسين إذن بوصفه "كيانا صهيونيا" وهذا ، يشير منتهى الدهشة .

وقد أريد بتلك التصريحات أن تكون تحليلا جديا للحالة في منطقتنا - أي الأساس لخطط الطوارئ ، والحلول ، والمشورة الوفيرة بلا مقابل للغرباء . وعلى غرار العقيدة

الوثنية في تقديم القرابين البشرية للإبلال من الامراض ، كذلك فعلت الدول العربية بتقديم إسرائيل على مذبح عللها الخاصة بها . فيا لها من خرافة يتقاسمها عدد كبير من الدول ذات السيادة في نهاية القرن العشرين . لقد كان هذا العلاج عقيما في العصور الغابرة . ولا قيمة له اليوم . والنتيجة المأساوية واضحة في الكويت .

لقد وضعت الدول العربية نفسها رهينة خرافات من صنعها هي ، تخدرها وتنومها وتحجب عنها الرؤية . ولكن إذا كان محو العراق للكويت قد حطم خرافة واحدة إلى الابد ، فهي خرافة العلاقات السلمية السعيدة بين الدول العربية في الشرق الاوسط - خرافة وئام لم يحطمه أحد سوى إسرائيل . إن الرمال المتحركة في الشرق الاوسط المضطرب لم يكن من الممكن اخفاؤها في هذا المبنى الى الابد . واليوم تتكشف الحقائق المخفاة . ولا يمكن لاي قدر من القرارات المتكررة المناهضة لإسرائيل أن تخرج أي دبابة عراقية من الكويت . وبالمناسبة ، كلما نهضت لاتكلم من فوق هذا المنبر ، غادر ممثل العراق القاعة على الفور . ولا يسع المرء إلا أن يتساءل ما الذي سيفعله العراقيون لو أنني أدليت بهذا البيان في مدينة الكويت .

ولكن دعوني أَعُدْ إلى الواقع المؤلم . إن مصدر عدم الاستقرار والقلاقل في الشرق الاوسط متأصل ومتوطن لدى الحكام المستبدين الذين يحكمون المنطقة . وفيما يلي بعض الامثلة على ذلك في الآونة الاخيرة :

شن صدام حسين حربا عدوانية على إيران . وقد جلبت ثماني سنوات من الوحشية اللاإنسانية على المنطقة معاناة لا توصف . فقد أُزهقت أرواح ما يزيد على مليون نسمة . واستُخدمت الأسلحة الكيميائية بصورة منتظمة ضد الأهداف الإيرانية المدنية والعسكرية ، انتهاكا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وعلاوة على ذلك ، فإن وطأة وحشية صدام حسين المجرمة تحملتها الأقلية الكردية التي شاء سوء طالعها أن تعيش تحت الولاية العراقية . فقد استغرقت القوات العراقية يومين كاملين ١٦ و ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ - في عملية مدبرة قتلت فيها ٠٠٠ ٥ كردي مدني بالأسلحة الكيميائية في بلدة حلبجة في كردستان . وحوّلت الهجمات المسلحة المتكررة أثناء عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ كردي إلى لاجئين .

لقد تحوّل صدام حسين ، الذي خرج بشعور زائف من الثقة بعد حربه مع إيران والأكراد ، من الشرق إلى الغرب . وكان هدفه التالي منافس عتيد ودكتاتور زميل هو حافظ الأسد ، رئيس سورية . فقد حان الوقت لتصفية الحسابات مع السوريين الذين يكرههم لتأييدهم الفارسيين الذين يكرههم . وبدأ الجنرال ميشيل عون ، الذي تحدى الهيمنة السورية على لبنان ، يتلقى كميات هائلة من الأسلحة العراقية ، بما فيها قذائف أرض أرض .

بعد ذلك جاء دور الأهداف التالية إلى الجنوب - الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية . وجزء من هذه القصة قد عُلم بالفعل ؛ أما البقية فإنها لا تزال تتكشف .

وفي تلك الأثناء كان الطاغية الآخر في الشرق الأوسط ، حافظ الأسد ، مشغولا في قصف بيروت الشرقية في تموز/يوليه و آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ممطرا الموت والدمار على لبنان - ذلك البلد الذي مزقته الحرب ويطالب به الأسد لنفسه ، فقُتِل في عام ١٩٨٩ من جراء القصف السوري ما يزيد عن ٠٠٠ ١ لبناني مدني . وبيروت - وهي مدينة يسكنها ١,٥ مليون نسمة ، أُفرِغت من السكان . وفرّ ما يزيد على مليون من سكانها للنجاة بأرواحهم أثناء الوحشية السورية ، التي وصفها البابا بأنها إبادة للجنس .

وغذّت خمسة عشرة عاما من الفظائع السورية في لبنان الحرب الاهلية التي قتل فيها ما يزيد على ١٥٠ ألف شخص .

في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ قال الاسد إن سوريا ولبنان "شعب واحد جسد واحد ، دما ولحما" . "لن نغادر لاننا أمة من شعب واحد" . "إننا شعب واحد" ، قال الاسد قبل أن يبتلع الحمل . وقررت سورية مصير لبنان في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وعندما استُؤنف سفك الدماء قُتل ٧٠٠ مسيحي لبناني على أيدي السوريين . أطلقت النار على العديدين منهم في رؤوسهم بعد أن استسلموا ، وكانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم .

لقد أسهم هذان الدكتاتوران في وجود شرق أوسط دموي للغاية . ومع "تكويت" لبنان كانت تجري في نفس الوقت "لبننة" الكويت . وشهدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وزعا دوليا يعود الفضل إليه في أنهما لم يلقيا نفس المصير .

هناك أمور أخرى كثيرة مخفية . وما على المرء إلا أن ينحني قليلا ويلقي نظرة . فهناك دكتاتور شرق أوسطي آخر هو العقيد القذافي ، استولى على ثلث تشاد وضمه في عام ١٩٧٣ . وإذ يوجه أنظاره نحو الثلثين الآخرين ، شن هجوما كبيرا في عام ١٩٨٦ . ومنذ ذلك الوقت أصبح تقويض أركان تشاد عادة يومية . وابتزت ليبيا السودان بالنفط ؛ وأذعن السودان بأن سمح لرجال العصابات ، الذين تدعمهم ليبيا ، بالعمل ضد تشاد من الأراضي السودانية .

إلا أن ليبيا ساعدت على زعزعة استقرار السودان أيضا . ففي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قال القذافي متباهيا :

"لقد سلحنا ٠٠٠ ١٠ مقاتل من حركة قرنق لمساعدتهم على الإطاحة بنظام النميري" .

والسودان ، الذي كانت تتقاذفه الكوارث ، ازداد سوءا بتدخل القذافي في شؤونه . فعلى مدى ٢٣ عاما والحرب الاهلية تُشن دون هوادة . ومنذ عام ١٩٨٦ مات ٥٠٠ ألف سوداني نتيجة للحرب والجوع - ذهبوا ضحايا للمجاعة التي ساعدت عليها الحكومة التي

تدعمها ليبيا . وقُتل بالإضافة إلى ذلك عشرات الآلاف على أيدي المليشيا التي شكلتها الحكومة .

لا تزال إيران تتدخل في لبنان . فعملاؤها من الشيعة يخوضون معارك متكررة مع عملاء سورية الشيعيين ، متسببين في وفاة المئات . ولا تزال إيران تدعي ملكية البحرين بأكملها وملكية جزر تسيطر عليها الإمارات العربية المتحدة . وإيران والمملكة العربية السعودية تخوضان نزاعا مريرا حوال العقائد الدينية وحول السيطرة على الخليج - نزاع مرير إلى حد أنه انتشر إلى الأماكن المقدسة . وأعمال الشغب التي حرض عليها الإيرانيون في مكة أسفرت عن وفاة ٤٠٢ في عام ١٩٨٧ . وفي الدورة الغذائية الشرق أوسطية ، التي تلتهم فيها السمكة الكبيرة السمكة الأصغر ، لم تكف دول الخليج الأخرى عن التناحر .

ما كان يتسنى للإرهاب الدولي أن يتواجد لولا البلدان التي يعمل منها . وللأسف ، فإن هذا ينطبق على الشرق الأوسط . فسورية توجه الإرهابيين الذين يعملون ضد العراق ؛ والعراق يوجه الإرهابيين الذين يعملون ضد إيران ؛ وإيران توجه الإرهابيين الذين يعملون ضد العراق والبحرين والمغرب وتونس . كما وجهت إيران أعمالا إرهابية ضد الكويت إلى أن وقعت مذبحة مكة . ومنذ ذلك الوقت ، استهدفت إيران المملكة العربية السعودية بصورة رئيسية . وفي عام ١٩٨٨ تضاعف عدد الهجمات الإرهابية على المملكة العربية السعودية .

لا ينبغي إغفال ليبيا من هذه القائمة . فليبيا وجهت أعمالا إرهابية ضد اليمن والسودان وتونس والعراق . كما أن ليبيا مشغولة أيضا في توزيع ١٠٠٠ طن من مادة سمتكس - اتش ، التي اشترتها من أوروبا الشرقية ، على الإرهابيين الدوليين في جميع أنحاء العالم .

والمجموعات الإرهابية الثلاثون التي تدعمها ليبيا نشرت المذابح من ألستر إلى بيروت إلى بورت أوف سبين ، ومن أجواء اسكتلندا ونيجيريا إلى الملهى الليلي في برلين وإلى شواطئ إسرائيل . وإرهاب منظمة التحرير الفلسطينية الموجه ضد مصر

ولبنان وأندادها من الفلسطينيين غني عن القول أنه يخضع الآن لأوامر صدام حسين - وبالطبع ، فإن إسرائيل هي هدفه الرئيسي . إن قائمة توافق البعض ضد البعض الآخر في الشرق الأوسط أطول من أن تسرد بكاملها .

كل هذه العوامل تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين . وحيث أنها تنبع من الشرق الأوسط ، فكان ينبغي تناولها تحت بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" . إن التقليل من أهمية هذه المواضيع سنة بعد أخرى هو رفض للاعتراف بأن الشرق الأوسط شرق مضطرب إلى حد أن مشكلة اللاجئين العرب ، التي تتغنى بها العديد من الدول العربية ، هي في حد ذاتها مؤشر على امتداد الأخوة العربية في الشرق الأوسط . والأرقام الخاصة بالعدد الكلي للاجئين والمبالغ التي تبرعت بها الدول العربية - وهي أرقام مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - تقدم بعض الحقائق الصارخة . فلو قسمنا تبرعات عام ١٩٨٩ على إجمالي عدد اللاجئين لحصلنا على الأرقام التالية .

فالبحرين ، وهي بلد ثري جدا ، بلغ المجموع الكلي لما قدمته ١,٢ سنت سنويا لكل لاجئ ؛ وقدمت قطر ٨ سنتات لكل لاجئ ؛ والمملكة العربية السعودية ٥٠ سنتا ؛ وسوريا أقل من ٣ سنتات ؛ وليبيا ٤١ سنتا ؛ وايران ١,٢ سنت ؛ والعراق صفر . فإذا أضيفت هذه المبالغ سويا ، ستصل الى حوالي دولار واحد لكل لاجئ سنويا . وهذا المبلغ لا يصل حتى الى مستوى "البقشيش" المحترم .

إن مشكلة اسرائيل تكمن في الكراهية التي يكنها العرب لها ، بيد أن مشكلة العرب ، ليست اسرائيل وانما الدول الشقيقة . والصياح دائما "اسرائيل" بدلا من مواجهة تلك الحقيقة ، أشبه بشخص يستفيث من "النار" وهو يغرق في طوفان .

ولكن كلمتي "النار" و "الطوفان" لا تعبران عن خطورة الحالة في الشرق الأوسط . فنحن لا نواجه مجرد النار أو الماء ، وإنما خطر الاسلحة النووية . وصدام حسين لن يتوقف عند شيء ، فهو يعمل على نحو محموم من أكثر من عقد ، لتطوير قدرة نووية . وقد أوقفته اسرائيل في عام ١٩٨١ . لقد أسهمنا بنصيبنا في عدم الانتشار في الشرق الأوسط ، ولكن الأمم المتحدة أدانت اسرائيل . واستمرت بلدان عديدة تمد العراق بالتكنولوجيا النووية . والآن يواجه العالم الاحتمال المخيف الذي صنعه بيديه . هناك دول لديها قدرة نووية . ويوجد الآن ، كما كان يوجد دائما ، حكام مجانين على هذا الكوكب . ولكن لم يتواجد الاثنان معا على الاطلاق .

هذا هو الخطر الداهم الذي يهدد الشرق الأوسط ويهدد العالم كله . والمسألة مسألة وقت فحسب . وكسب الوقت هو أكبر مواهب صدام حسين ، وقد ذكر الرئيس بوش ما يلي :

"كل يوم يمر يقرب صدام خطوة من تحقيق هدفه في حيازة ترسانة للاسلحة النووية ... ولا يعرف أحد على وجه التحديد متى يمتلك هذا الدكتاتور الاسلحة الذرية ... ولكننا نعرف بالتأكيد أنه لم يتملك أبدا سلاحا وتقاعس عن استخدامه" .

إن حجم هذا التهديد لا يتوقف هنا . فبغداد اليوم ليست عاصمة العراق فقط ، إنها أيضا عاصمة الارهاب الدولي . إن أبا نضال وأبا عباس وحبش وحواتمه وعملاءهم ضيوف مكرمون عند صدام حسين . إنهم جميعا خبراء في الارهاب الذي لا يحترم أية حدود . ولا يريدون سوى ارهاب العالم بجهاز نووي . إن أبا العباس من منظمة التحرير الفلسطينية هو الذي حذر قائلا : "في يوم ما ستكون لدينا القذائف التي تستطيع الوصول الى نيويورك" وهذا يتضمن أيضا الجادة الأولى "فيرست افنيو" .

إن المجتمع الدولي يواجه صعوبات كافية مع صدام حسين ، وسيكون من الصعب أن نتخيل كيف يمكن للعالم - ناهيك عن الشرق الأوسط - أن يتعامل مع التهديد المميت الذي يوجهه صدام حسين بقنبلة نووية .

وفي حين أن أكثر من مليون جندي يزدحمون بالفعل في منطقة الخليج فإن قرارات الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط لاتزال تؤكد الاقتناع بأن "قضية فلسطين لب الصراع في الشرق الأوسط" . وهذا محض هراء وفي حين أن عنصر الاستقرار الوحيد ، وهو معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، لاتزال راسخة على الرغم من الاضطراب في المنطقة ، فإن قرارات الأمم المتحدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط ترفض هذه المعاهدة هذا حقد مكنون .

ولا عجب في أن المراقبين من الخارج الذين يزعمون أنهم خبراء في أمور الشرق الأوسط قد ضللوا مرة بعد أخرى . ففي الخمسينات ومن قبيل المفارقة كان العراق هو حجر الزاوية في نظام الأمن الاقليمي الغربي المتوخى في الشرق الأوسط ، ولكن حلف بغداد انهار فجأة بعد الاطاحة بالنظام الهاشمي . وأُخِذ الغرب على حين غرة .

وفي الستينات كانت ليبيا عماد المصالح الغربية تحت الحكم الملكي المستقر للملك ادريس ، وقد أطاح به القذافي . وفي السبعينات اعتبرت ايران تحت حكم الشاه حجر الزاوية في الاستقرار الاقليمي ، وقد دمرت الخومينية ذلك الاقتناع . وفي الثمانينات ، كان العراق ، بالتأكيد ، هو الذي كسب ثقة المجتمع الدولي باعتباره قوة الاستقرار القادرة على احتواء ايران .

وتوفرت لصدام حسين كميات هائلة من السلاح ، من جانب الشركات الغربية . ثم جاءت النهاية المفاجئة لحرب الخليج الفارسي ، وكانت مفاجأة أخرى . وفجأة جاء التغيير الكامل ، وأصبح الحامي العراقي هو المفترس العراقي الذي اتهم الكويت وأصبح يهدد باكتساح شبه الجزيرة العربية . فمن سيكون المفضل في التسعينات ؟ هل سيكون حافظ الاسد ؟ هذه كلها رمال متحركة من خداع الذات . لقد أخطأ المراقبون من خارج المنطقة مرارا وتكرارا . والحكمة ليست حكرا على أحد .

إن مشاكل الشرق الأوسط متعددة الأوجه ومستعصية والشرق الاوسط منطقة لاتزال تسود فيها الايديولوجيات وأساليب التفكير البالية ، وتعتبر فيها حالة الحرب الحالة الطبيعية . وهنا يعتبر تدمير الدول ذات السيادة ، عملا شرعيا . ويعتبر الاستخدام غير المشروع للقوة اجراء دبلوماسيا مقبولا . وهنا تعتبر إعادة زرع رعب الاسلحة الكيميائية والبيولوجية أمرا جديرا بالثناء . واحتجاز مئات الالاف من الرهائن يتم بمنتهى البساطة . ويعتبر الوجود المستمر للدكتاتورية قانونا من قوانين الطبيعة . وهنا تعتبر الجماعات الارهابية رصيدا عسكريا ، وتعتبر الاصولية والتعصب وسيلتين للمناورة والمزايدة السياسية . واذا كانت هذه هي السمات السائدة ، فليس من المستغرب ان تكون اسرائيل ، وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة ، غير مقبولة باعتبارها كيانا شرعيا .

هذه هي صفات الشرق الأوسط التي ينبغي مجابهتها اذا أردنا أن نحلل الحالة بما يحقق مستقبلا أفضل للمنطقة .

ولا يمكن تجميد الحقيقة بقرارات متحجرة . فهناك أمل . والحالة في الشرق الأوسط ستتحول . وقوى التغير السريع واضفاء الطابع الديمقراطي ستمر بلا شك عبر الشرق الأوسط . وقرارات الأمم المتحدة التي تدين اسرائيل فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط لن يكون لها مكان في تاريخ الشرق الأوسط . وستبقى حاشية بعيدة في تاريخ الأمم المتحدة ، والطلبة الذين لا يلتفتون الى الحواشي لن يفوتهم الكثير .

السيد شالويا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها .

تتابع الدول الاثنتا عشرة باهتمام بالغ مشاكل الشرق الاوسط . ومما يبعث على الاسف أن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب لم يجلب بعد حلا لمشاكل تلك المنطقة .

وترى الدول الاثنتا عشرة أنه ينبغي اغتنام جميع الفرص لحل الصراعات في الشرق الاوسط بالوسائل السلمية . وهي على اقتناع بوجوب تعزيز علاقات الثقة والتعاون بين بلدان المنطقة ليتسنى تحقيق الاستقرار ، والامن ، والرفاهة الاقتصادية والاجتماعية ، وكفالة احترام الحقوق المدنية والسياسية ، والحيلولة دون تكرار حدوث الازمات ، وكبح سباق التسلح ، ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل . والمجموعة ودولها الاعضاء على استعداد للتعاون مع البلدان المعنية في التماس المبادئ والقواعد والهياكل الكفيلة بتحقيق تلك الغاية ، وفي دراسة تدابير تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة* .

وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن قلقها الشديد ازاء استمرار الجمود الذي يكتنف ازمة الخليج من جراء اصرار العراق على انتهاك الشرعية الدولية المتمثل بوجه خاص في اطالة أمد احتلاله المدمر للكويت ، واضطهاد سكانها وابعادهم ، واحتجاز الرهائن الاجانب ، والانتهاك المتكرر للاتفاقيات التي تحكم العلاقات الدبلوماسية .

وتؤيد الدول الاثنتا عشرة جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة المتخذة منذ الغزو العراقي وتندد بانتهاك العراق المتكرر لاتفاقية جنيف الرابعة . فالعراق لا يفي على الاطلاق بالمسؤوليات التي ينيطه بها القانون الانساني الدولي فيما يتعلق بمعاملة الاشخاص المتمتعين بالحماية الواقعين تحت سيطرته ، ويشن حملة منظمة لمحق هوية دولة الكويت ذاتها . كما أن العراق يحاول ، بدفعه السكان الاصليين الى ترك ديارهم ، تغيير الهيكل الديموغرافي لبلد يحتله .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوونور (غانا) .

وتلك أعمال لا يمكن التهاون ازاءها . ومن ثم تولي المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها أولوية عليا لحل هذه الازمة على أساس قرارات مجلس الامن ، وتؤكد مجددا عدم امكانية الحل دون تنفيذ تلك القرارات مسبقا .

إن الدول الاثنتي عشرة تطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت فورا ، وبالكامل ، ودون قيد أو شرط ، وبعودة حكومة الكويت الشرعية والسماح للرعايا الاجانب بمغادرة العراق والكويت حسب مشيئتهم .

ووفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، أدانت الدول الاثنتا عشرة مرارا وتكرارا احتجاز العراق للرعايا الاجانب كرهائن والاحتفاظ ببعضهم في المواقع الاستراتيجية . وهي تذكر العراق بالتزاماته الدولية في هذا الصدد ، وما برحت تحمل الحكومة العراقية كامل المسؤولية عن سلامة الرعايا الاجانب . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة مجددا تضامنها التام في السعي الى الافراج الفوري عن جميع الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق والكويت . وقد نددت الدول الاثنتا عشرة بتصرف العراق المجرد من المبادئ والمتمثل في استغلال هؤلاء الرعايا الاجانب لغرض وحيد لا طائل من ورائه الا وهو بث الفرقة في صفوف المجتمع الدولي . وأدانت بلا تحفظ تلك المناورة التي تنفذ في ازدراء لابسط القواعد الانسانية . ولسوف يتحمل من يرتكبون هذه المخالفات الخطيرة المسؤولية بصفة شخصية . وقد أحاطت الدول الاثنتا عشرة علما باعتزام السلطات العراقية اطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب وتنتظر من العراق أن يلتزم على الوجه الاكمل بقرار مجلس الامن ٦٦٤ (١٩٩٠) ويسمح برحيل جميع الرهائن فورا .

كما تطالب الدول الاثنتا عشرة بأن يسمح العراق ، وفقا لاتفاقية فيينا للدبلوماسيين المعتمدين في الكويت والممنوعين حاليا من مغادرة العراق ، بان يرحلوا في حرية ودون أية عراقيل .

وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن ارتياحها لما تبدى في المجتمع الدولي من توافق كبير في الآراء بشأن المبادئ التي ذكرتها الآن . وفي اعتقادها إنه ينبغي الحفاظ على هذا التوافق في الآراء بغية تحقيق حل سلمي للأزمة . والمجموعة والدول الاعضاء فيها

عاقدة العزم على التمسك بالحظر وبسائر التدابير التي اقرها مجلس الامن ، وتناشد جميع الدول الاخرى أن تحذو نفس الحذو . كما انها تؤيد بقوة قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) وتحث العراق على الاستفادة من المهلة المتاحة لها لاظهار حسن نيتها وذلك بالامتثال لجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

أما عن موقف الدول الاثنتي عشرة من قضية فلسطين فقد عبرنا عنه بقدر أكبر من التفصيل خلال مناقشة البند ٣٣ من جدول الاعمال . وتود الدول الاثنتا عشرة أن تؤكد اعتزامها العمل على ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي وللمشكلة الفلسطينية طبقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة والمبادئ المبينة في الاعلانات السابقة الصادرة عن المجموعة ، الا وهي حق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ومضمونة ومعترف بها على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وحق جميع شعوب المنطقة في العدل ، وهذا يشمل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ومن بينها حقه في تقرير مصيره بكل ما ينطوي عليه هذا .

وفي اعتقاد الدول الاثنتي عشرة أن أية تسوية سلمية تستند الى هذه المبادئ ينبغي أن تتحقق من خلال عقد مؤتمر سلم دولي تحت اشراف الامم المتحدة وفي توقيت مناسب . وفي رأينا أن ذلك المؤتمر سيكون محفلا ملائما للمفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية وتكرر الدول الاثنتا عشرة أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك في تلك العملية .

وانطلاقا من التزام الدول الاثنتي عشرة الراسخ بدعم القانون الدولي ، فهي تؤكد مجددا مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . فهذا المبدأ المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة والذي يذكر به قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ملزم للدول جميعا . مما يقتضي من اسرائيل أن تنهي احتلالها للاراضي التي تحتفظ بها منذ حرب عام ١٩٦٧ .

لقد شهدنا تدهورا في الأوضاع في الاراضي المحتلة من جراء تزايد عدد المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية ، وفي هذا الصدد ، تشدد الدول الاثنتا عشرة على أن أي تغيير في الهيكل الديموغرافي للاراضي المحتلة يعد بموجب القانون الدولي عملا غير شرعي ، ويشكل عقبة أمام عملية السلم . بل إن سياسة الاستيطان في الاراضي ، ومن بينها القدس الشرقية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تزيد من صعوبة الحل التوفيقي في هذا الصدد . والواقع أن إقامة مستوطنات جديدة أو التوسع في القائمة منها هو النقيض من ذلك النوع من تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تسهم في ايجاد حل سلمي . والدول الاثنتا عشرة تؤكد مجددا الحق في حرية الحركة وفقا لاحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وتؤيد ، في هذا الصدد ، حق اليهود الراغبين في الهجرة في أن يفعلوا ذلك .

وفضلا عن ذلك تعتبر الدول الاثنتا عشرة القرار الذي اتخذته اسرائيل من جانب واحد بتغيير وضع مدينة مقدسة لدى الاديان الثلاثة باطلا ولاغيا ، وتعلن إنه يجب صون حرية كل فرد في الوصول الى أماكن العبادة .

وختاما ، تكرر الدول الاثنتا عشرة أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، يجب أن تنفذ في الاراضي المحتلة . وامعان اسرائيل في رفض الاعتراف بصلاحية الاتفاقية للتطبيق بالكامل لا يمكن تبريره بأي حال وهو يثير قلقا بالغا لدى الدول الاثنتي عشرة . ولقد أكد مجلس الامن في قرارات عديدة آخرها القرارات ٦٢٦ (١٩٨٩) و ٦٤١ (١٩٨٩) ، و ٦٧٢ (١٩٩٠) ، و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، التي تؤيدها الدول الاثنتا عشرة تأييدا مطلقا أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق بالفعل على الاراضي التي تحتلها اسرائيل .

إن الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة الاوروبية تدرك الخطورة الجسيمة للقضية الفلسطينية وتعقدها . وإنه لإجحاف آخر للأمة العربية أن يؤدي غزو العراق للكويت - وهو عدوان يجب أن نتنصل كلنا منه دون لبس - الى تأخير المساعي الرامية الى احراز تقدم بشأن القضية الفلسطينية . والدول الاثنتا عشرة على استعداد للمساهمة ، من خلال حوار مكثف مع جميع الاطراف التي يعنيها الامر ، للتوصل الى حل شامل عادل ودائم .

وفي هذه المناسبة ، تود الدول الاثنتا عشرة أن تؤكد أن كل التدابير التي اتخذتها اسرائيل لفرض قانونها وولايتها وادارتها على الجولان السورية المحتلة ، باطلة ولاغية .

وفي لبنان ، بعد ١٥ عاما من التدخل الاجنبي والصراع الطائفي ، لا بد من وضع حد لمعاناة الشعب وسفك الدماء البريئة . وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن استيائها البالغ ازاء استمرار العنف في لبنان . ويحدوها الامل في أن تقوم عملية مصالحة وطنية بالفعل في هذا البلد .

والدول الاثنتا عشرة تؤكد من جديد دعمها الشديد لتنفيذ اتفاقات الطائف التي يعد مصادقة البرلمان اللبناني عليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ بمثابة خطوة تاريخية . ومع احاطتها علما بالتطورات الايجابية الاخيرة في تنفيذ هذه الاتفاقات ، مثل إعداد خطة الامن لبيروت الكبرى ، فإنها تؤكد ضرورة تنفيذها في أقرب وقت ممكن من قبل كل الاطراف المعنية ، مما يؤدي الى العودة الكاملة لسيادة لبنان الخالية من جميع القوات الاجنبية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ، وتدعو الدول الاثنتا عشرة كل الاطراف في لبنان الى أن تشارك في هذه العملية وأن تتعاون كيما تعود على الفور الاوضاع التي تحول دون اندلاع العنف من جديد . وستواصل المجموعة الاوروبية وأعضاؤها دعم هذه العملية دعما تاما ، وهي على استعداد للمشاركة في إعادة بناء هذا البلد .

وتعلن الدول الاثنتا عشرة من جديد أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمناطق في جنوب لبنان ، خلافا لما تنص عليه قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، يعد عقبة على طريق خلق أوضاع مستقرة وآمنة في المنطقة .

وتؤيد الدول الاثنتا عشرة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وتود ضمان أفضل أوضاع أمنية ممكنة لقواتها التي تضم ثلاث فرق من الدول الاعضاء بالمجموعة الاوروبية وتؤكد من جديد أن جميع الدول الاعضاء بالامم المتحدة مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها بالكامل كيما تحل الازمة المالية التي تعاني منها القوة .

وختاما ، بينما ترحب الدول الاثنتا عشرة باطلاق سراح بعض الرهائن المحتجزين في لبنان ، فإنها تعرب عن قلقها العميق ازاء مصير الرهائن التي ما زالت محتجزة ، وبعض أولئك من مواطني الدول الاعضاء في المجموعة . وتدعو الدول الاثنتا عشرة بقوة الى اطلاق سراح جميع الرهائن على الفور .

وقد أحاطت الدول الاثنتا عشرة علما بالقرار الذي اتخذته العراق بشأن الانسحاب من الاراضي الايرانية ، وتبادل أسرى الحرب ، والاعتراف بملاحية اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ . وفي هذا الصدد ، تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد أنها تعلّق أهمية كبرى على تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ بجميع فقراته . وتشاطر الدول الاثنتا عشرة الامين العام رأيه بأن تنفيذ القرار ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ يمكن أن يسهم في خلق تحسن ملحوظ في الحالة في المنطقة بأسرها .

إن الحلول العادلة والدائمة لمشاكل الشرق الاوسط المختلفة سوف تسهم قطعا في تعزيز جدوى الدور الذي ينبغي أن يقوم به العالم العربي في المجتمع الدولي ، وفي تدعيم الروابط التاريخية بين أوروبا وكل بلدان المنطقة .

السيد ليشم (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا نكاد نبالغ اذا قلنا إن السنة الفائتة كانت سنة المعجزات . فقد انتهت الحرب الباردة وتحقق تقدم ملحوظ في نزع السلاح والتعاون الاقليميين كما أن تطلعات الكثير من الدول التي كانت تبدو منذ قليل متعذرة التحقيق أصبحت حقيقة واقعة . وأحرز أيضا تقدم في بعض النزاعات الاقليمية المتبقية .

ولكن من ناحية أخرى ، لا يكاد يعد من قبيل المبالغة أن نعلن أن الحالة في الشرق الاوسط ظلت ليس فقط محصنة ضد التطورات الايجابية في أماكن أخرى ، بل انها

تفاقمت في الواقع . والاستثناء الوحيد لهذه الصورة القاتمة ، هي المبادرة المشرفة الوحيدة على هذه الآفاق المظلمة أي لبنان ، حيث التغيرات الاخيرة تشير الى اتجاه للمصالحة والاصلاح السياسي واستعادة الوحدة والاستقلال وسيادة لبنان على اقليمها باكمله .

وكانما الحالة في الشرق الاوسط لم تكن متفجرة بالقدر الكافي ، فجاء غزو العراق للكويت والادعاء بضمها يشكل خطرا اضافيا ، ويشعل فتيلا جديدا . ونحن نخشى أن يكون تقييم الامين العام في تقريره الاخير بشأن عمل المنظمة صحيحا اذ قال :

"من الواضح أنه لا يمكن احراز تقدم بشأن الحالة العامة في المنطقة ، بما في ذلك النزاع العربي - الاسرائيلي ، الى أن يبدأ حل الازمة الراهنة وفقا للموقف الذي اتخذه مجلس الامن" (A/45/1 ، ص ١٠)

إن الحل السريع لأزمة الخليج على أساس سيادة القانون ، يمكن أن يكون له تاثير بالغ على الحالة في الشرق الاوسط بأسرها ، وأن يعطي دفعة جديدة ضرورية كل الضرورة الحاجة للجهود الرامية الى تحقيق تسوية عادلة وسلمية للنزاع العربي الاسرائيلي .

إن الاحداث التي بدأت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ قد أفضت الى استجابة منقطعة النظير من الامم المتحدة . إن مقررات مجلس الامن قد دفعت مجتمع الامم الى الامام صوب إقامة فعالة لنظام الامن الجماعي ومن خلال ذلك ، صوب سيادة القانون في العلاقات الدولية . هذا التطور يرحب به الجميع ولكن لا ينبغي أن يكون هناك أي شك في أنه لكي يتحول هذا الحلم الاصلي للامم المتحدة الى حقيقة ، يجب العمل بقاعدة سيادة القانون في كل مكان . وهذا يعني فيما يتعلق بمجلس الامن ، أن عليه بوجه عام أن يكون عادلا ومنصفا في كل القضايا المطروحة عليه ، ويجب أن يسمح له بأن يكون كذلك . يجب على مجلس الامن - ويجب أن يتاح له - أن يقف الى جانب سيادة القانون ، وأن ينفذ هذه القاعدة عند الاقتضاء ، أيا كان الخارج على القانون . وأينما وقع الخروج على القانون ، وعليه يجب أن تظل مشكلة الشرق الاوسط قيد نظر مجلس الامن لكي يلعب المجلس دورا فعالا في السعي الى تسوية منصفة ودائمة وسلمية .

ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ للمرة الاولى أن هناك اجماعا بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن على :

"إن التأخير المتطاول في تسوية مشكلة الشرق الاوسط يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة وكذلك في العالم" (A/45/709 ، الفقرة ٥)

وعلى

"وجوب مواصلة الجهود على سبيل الاستعجال لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها" (المرجع نفسه ، الفقرة ٦)

ومن نفس المنطلق علينا أن نشير مع الأسف الى استمرار الاختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الامن والامم المتحدة ككل في هذا الصدد . وهذا الامر سيدخل بالتأكيد ضمن أولوياتنا عندما تنضم النمسا الى مجلس الامن في ١ كانون الثاني/يناير . ويستدعي الوضع زيادة فعالية وتأثير دور مجلس الامن ، وليس ذلك فحسب بل يتعين أيضا الحفاظ على ما اكتسبه مجلس الامن مؤخرا من نفوذ وهيبة ومصداقية اذا أردنا حقا تحقيق الامن الجماعي وسيادة القانون .

إن الجهود الثنائية الجديرة بالاشادة والتي بذلت مؤخرا لتشجيع قيام حوار بين اسرائيل والفلسطينيين قد انتهت مع الأسف الى طريق مسدود . ذلك أن الفرصة التاريخية التي أتاحها اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية الضمني باسرائيل وعدولها عن الارهاب لم تقابلها بوادر حسن نية مماثلة من الجانب الاسرائيلي . وعلى العكس من ذلك ، فإن تجدد الحديث عن اسرائيل الكبرى ، وتوطين المهاجرين في الاراضي المحتلة ، انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة واتخاذ تدابير ترمي الى إخماد مقاومة السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ورفض التعاون مع بعثة أوفدها الامين العام بتصريح من مجلس الامن ، أمور تسير جميعها في الاتجاه العكسي .

ومن الخطأ أن يعتقد زعماء اسرائيل أن أزمة الخليج الراهنة قد أحدثت تغييرا جوهريا في قضية فلسطين . فمنظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تعتبر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وخصوصا من جانب الفلسطينيين أنفسهم . وكما هو الحال في أي مفاوضات جادة تستهدف التوصل الى نتيجة يمكن الحفاظ عليها ، ينبغي أن يكون التفاوض مع من يملكون تحقيق تلك النتيجة . وهناك ضرورة لإجراء اتصالات مباشرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين . وهذه الاتصالات لا بد أن تمهد السبيل أمام عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، في الوقت المناسب .

وتدعو الحاجة في الوقت ذاته الى تحسين حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . فلم يعد التأسف لما يحدث والدعوة الى ضبط النفس يكفيان .

ونأمل أن يسفر الاهتمام الحالي بالتدابير العملية الرامية الى تحسين الحماية عن نتائج ايجابية وأن يساعد على كسر حلقة العنف المفرغة وبأن يسهم بالتالي في تهيئة مناخ يسمح باجراء المفاوضات التي طال انتظارها .

إن السلم ، في رأينا ، لا يمكن أن يتحقق باتباع سياسة القبضة الحديدية ، بل ينبغي أن يبنى على أساس احترام القانون الدولي . وتعتبر الدومسا العناصر التالية عناصر أساسية لتحقيق حل شامل وعادل ودائم : الالتزام بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) المستندين الى مبدأ "الارض مقابل السلام" الذي يوفر حتى يومنا هذا أوسع أسس الحل قبولا ؛ والانسحاب من الاراضي المحتلة ؛ واحترام حق جميع الدول ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي ، في عملية التفاوض

السيد بوغتي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال احتمالات السلم في الشرق الأوسط بعيدة المنال ، للأسف ، مثلما كانت عليه حينما نظرت الجمعية العامة للمرة الاولى في خطر التطورات الجارية في المنطقة على السلم والامن الدوليين ، منذ أكثر من ٤٠ عاما . وقد أشار الامين العام أيضا الى هذا الطريق المسدود في تقريره عن أعمال المنظمة ، حيث لاحظ أن :

"الجهود المبذولة لتعزيز قيام حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين قد وصلت الى طريق مسدود . وسوف تدخل الانتفاضة قريبا عامها الرابع والحالة في الاراضي المحتلة لا تزال قاتمة للأسف ، والامن ضئيل في احراز تقدم في المستقبل القريب" (A/45/1 ، ص ١٠)

وتذكرنا المناقشة الجارية أيضا بتعنت اسرائيل وسياستها المتعمدة لمقاومة كل مبادرة للسلم . ويرجع هذا الموقف الى سبب بسيط . فاسرائيل تتشبث باعتقادها الخاطئ بأن تفوقها العسكري سيتيح لها بمرور الزمن أن تفرض كأمر واقع استيعابها التدريجي للاراضي الفلسطينية والعربية التي لا تزال تحتلها احتلالا غير شرعي بالتمادي في

استخدام القوة . ولهذا السبب فإننا ندين من جديد سياسة التوسع والضم التي تنتهجها اسرائيل واستمرار احتلالها لجنوب لبنان .

إن أساس المشكلة في الشرق الأوسط هو انكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته . ولم تستطع اسرائيل التخلص من هذه المشكلة لا بخوضها لخمس حروب ولا بإنكارها للحقوق الفلسطينية بازدراء . ولم تنجح اسرائيل ، لا باعتمادها المتواصل على القوة والارهاب ولا بمحاولاتها المتكررة لتصفية هوية الشعب الفلسطيني ، في اطفاء جذوة الحرية التي حافظ عليها الشعب الفلسطيني طوال فترة تزيد على أربعة عقود ، تكبد خلالها معاناة وتضحيات باهظة .

إن الانتفاضة التي اندلعت منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في الاراضي الفلسطينية المحتلة قد أثبتت مرة أخرى تصميم الشعب الفلسطيني على نيل حريته واستقلاله . وأفاد مشروع قاعدة البيانات الخاصة بحقوق الإنسان الفلسطيني بأنه حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم السلطات الاسرائيلية ٨٥٦ شخصا . وبلغ عدد المصابين نحو ١٥٠ ٩٩ فلسطينيا ، بينما زاد عدد من أودعوا السجون على ٠٠٠ ٥٨ شخص . وأشارت منظمة العفو الدولية الى أن عدد المحتجزين قد بلغ ٠٠٠ ١٣ فلسطيني في نهاية عام ١٩٨٩ . وبعد ذلك شهد المجتمع الدولي أحداث الحرم الشريف المؤسفة ، حينما دنست قوات الحدود الاسرائيلية المكان المقدس في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ وأطلقت نيران أسلحتها بوحشية فقتلت ٢٢ فلسطينيا وأصابت ما يزيد على ٢٠٠ شخص . وأوضحت الاحداث التي شهدها قطاع غزة مؤخرا استمرار حملة القمع الاسرائيلية مما أسفر عن وقوع ما يزيد على ٧٥٠ اصابة خلال يومين فقط ، في الفترة من ٣ الى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

ويستدعي الوضع السائد في الاراضي المحتلة ، أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات عملية لضمان حماية الشعب الفلسطيني . وازاء انتهاك اسرائيل الصارخ لاتفاقية جنيف

الرابعة ، حث الامين العام ، في تقريره المؤرخ في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ الى مجلس الامن على :

"القيام باجراءات أكثر بكثير من جانب المجتمع الدولي لضمان السلامة والحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة" (S/21919/Corr.1 ، الفقرة ١٨)

لقد سمح لتعنت اسرائيل لفترة طويلة بأن يعربد في الشرق الاوسط . إن رؤية اسرائيل المشوهة لمصيرها ، تعززها عقلية الحصار قد ولدت الاضطرابات والقلاقل في الشرق الاوسط وعاثت فسادا في أراضي جيرانها . وهي مازالت مستمرة في احتلالها للجنوب اللبناني ومرتفعات الجولان ، بالرغم من رغبة العرب التي أبدوها مرارا في السلم الحقيقي ، كما ظهر من القرار الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في عام ١٩٨٣ .

والآن لم يعد هناك مجال للمراوغة : فقرار المجلس الوطني الفلسطيني واضح لا لبس فيه ، وهو يؤكد على ضرورة عقد مؤتمر دولي فعال بشأن مشكلة الشرق الاوسط وجوهرها قضية فلسطين ، وأن يعقد المؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة ، بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، وجميع أطراف النزاع في المنطقة على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وسوف ينعقد المؤتمر الدولي على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي طليعة هذه الحقوق حقه في تقرير المصير وتحرير جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

ما من أمة تريد أن تحكم على نفسها بحالة حرب دائمة . وعلى اسرائيل أن تختار بين السلم الدائم والامن الزائف الذي يرتكز على أدوات الحرب والقسر . وماتزال آفاق التسوية العادلة والدائمة في الشرق الاوسط قائمة ، ويمكن نفخ روح جديدة فيها إذا ما كانت اسرائيل على استعداد للتفاوض على أساس اقتراح عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط .

ونحن نعتقد أن أعضاء مجلس الامن ، وبخاصة الاعضاء الدائمون ، يتحملون مسؤولية خاصة لتوفير قوة الدفع الضرورية لعقد هذا المؤتمر .

لقد اقتلع الشعب الفلسطيني بوحشية من وطنه منذ أكثر من ٤٠ سنة ، وعبر كل

هذه السنين ، ظل شعب باكستان ثابتا على تأييده لقضية الشعب الفلسطيني العادلة . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أجدد تعهدنا بالتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لاستعادة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، ومع الدول العربية في جهودها لحسم النزاع في الشرق الأوسط ولتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة .

إن السلم الدائم لا يمكن أن يسود في الشرق الأوسط ما لم يتم إحقاق الحق للشعب الفلسطيني ومالم تنسحب اسرائيل انسحابا كاملا من جميع الأراضي العربية المحتلة . لقد عانى الفلسطينيون من حياة مأساوية على مدى أربعة عقود ، ومن حقهم أن يكون لهم وطنهم الخاص . ونحن ننضم إلى جميع الأمم المنصفة في تأييد قضيتهم وحقهم .

ولاشك أن غزو العراق للكويت وضمه لها بعد ذلك ، يمثل انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللمعايير المستقرة للتعامل بين الدول . وقد كانت استجابة المجتمع الدولي سريعة وحادة . ورفضت منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ، ومجلس الأمن وكذلك الجامعة العربية كلها العدوان رفضا قاطعا باعتباره غير جائز على الإطلاق ، وطالبت بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت ، وعودة الحكومة الشرعية اليها .

ويمثل مبدأ عدم استعمال القوة لتسوية المنازعات أهمية قصوى . والمسائل التي يدور حولها النزاع تثير قلق العالم ، وتتجاوز أية اعتبارات أو حلولا إقليمية . وما كان يمكن للعالم الإسلامي ، في ضوء ايمانه الراسخ بقدسية القانون الدولي ، وخبرته التاريخية ، أن يتغاضى عن عدوان العراق واحتلاله لدولة اسلامية شقيقة .

وإذا لم يواجه العمل الذي قامت به العراق والذي لا يمكن تبريره ، فسيمثل ذلك سابقة خطيرة في العلاقات ما بين الدول . وإننا نرى أنه لا مفر من أن تنسحب العراق على الفور ودونما شروط من الكويت . وينبغي أن تستعيد الكويت سيادتها واستقلالها وحكومتها الشرعية ، دون أي تدخل أو تاثير خارجي . وبهذه الطريقة وحدها

يمكن استعادة احترام القانون الدولي ومعايير السلوك بين الدول . وبهذه الطريقة وحدها يمكن التغلب على التهديد الخطير للسلم والامن الدوليين .

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما خاطبت الجمعية في العام الماضي أثناء نظرها هذا البند من جدول الاعمال ، أوضحت أن تدهور الوضع الامني في الشرق الاوسط مازال يشكل مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي . ومنذ ذلك الحين ، وكما أوضح من سبقوني من المتحدثين بحق ، مازالت الاحداث في تلك المنطقة تتطور على نحو ينذر بخطر لم يسبق له مثيل وخاصة في الشهور الاخيرة .

إن الشرق الاوسط هو استثناء من التطورات الايجابية الهامة التي شهدها المجتمع الدولي منذ الدورة الماضية للجمعية العامة . ولا يبدو أن التوقعات التي كانت لدينا ونحن نتابع ، كما نتابع الآن ، التقدم الملموس الذي أحرز فعلا بالنسبة لجميع المنازعات والمشكلات السياسية الكبرى الاخرى في جميع أنحاء العالم قد أثمرت على الشرق الاوسط على أي نحو ايجابي . بل إن الحالة في الشرق الاوسط تبدو وكأنها تتطور في الاتجاه المعاكس تماما ، على خلاف جميع التوقعات .

ومنذ آب/أغسطس الماضي ، نشأ وضع متفجر جديد في المنطقة . فقد حول غزو الكويت واحتلالها وضمها انتباه المجتمع الدولي عن السعي لايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط . وما نشأ في الخليج نتيجة لذلك هو وضع شديد التعقيد وخطير من الناحيتين العسكرية والسياسية : ففي أقل من ثلاثة أشهر عرفت منطقة الخليج حشدا عسكريا متصاعدا قد يضع المنطقة على رأس القائمة من حيث تركيز القوات الهجومية والاسلحة الحديثة . وقد أضاف ذلك عبئا اضافيا على البلدان المحبة للسلم في سعيها لإرساء سلم وأمن دوليين أكثر قوة .

وأود أن أكرر نداءنا للعراق بأن يصغي الى صوت المجتمع الدولي وأن يسحب قواته من الكويت وأن يتيح لذلك البلد أن يستعيد سيادته الوطنية . وما برحت حكومتي تؤمن بالتسوية السلمية من أجل استعادة الكويت لسيادتها واستقلالها الوطني .

ونأمل على وجه الخصوص ألا يكون هناك اضطرار إلى التمسك بأحكام قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، ولاسيما الموعد النهائي المضروب في ١٥ كانون الثاني/يناير . ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، يجب على الأطراف الضالعة مباشرة في المشكلة أن تمارس ضبط النفس وأن تبدي احساسها بالمسؤولية لتمنع الحرب .

ونحن نرحب بالمبادرات البناءة الرامية إلى إجراء حوار منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) ونشجع تلك المبادرات ، كما أننا نرحب بقرار العراق الأخير بالإفراج عن المواطنين الأجانب الذين ظلوا في الأسر منذ آب/أغسطس الماضي . ونأمل أن تشرع العراق على وجه السرعة في الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن الأخرى .

ونأمل بإخلاص ان يتعاون كل أطراف الصراع وان يتخذوا موقفا إيجابيا لتسهيل إيجاد حل سلمي للمشكلة . ومن المؤكد ، أن إيجاد حل عاجل وسلمي لأزمة الخليج سيساعد المجتمع الدولي على التركيز بالكامل في السعي من أجل إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين ، التي لا تزال جوهر الصراع في الشرق الاوسط .

ولقد أدت أعمال القمع المستمرة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الاساسية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وأولا وقبل كل شيء ، حرمان الشعب الفلسطيني من حقه الاساسي في تقرير المصير ، الى قيام انتفاضة لم يسبق لها مثيل في تلك الاراضي .

وقد بلغ تدهور الحالة في الاراضي المحتلة أبعادا مزعجة . ورغم النداءات الدولية ، لا تزال إسرائيل ماضية في اعتمادها على القوة العسكرية للتصدي للإنتفاضة . ونتيجة لذلك ، لا يزال عدد الضحايا من المدنيين الابرياء يتصاعد ، كما تزايد الدمار الذي يلحق بالممتلكات . إن مذبحة المدنيين الابرياء التي وقعت في ٨ تشرين الاول/اكتوبر في الحرم الشريف ، في القدس ، تعتبر من افظع الاحداث المأساوية الاخيرة . ويقترب الرقم الخاص بإجمالي الضحايا الذين سقطوا منذ بدء الانتفاضة ، التي تعتبر في عامها الثالث ، من ١ ٠٠٠ . وهذه حقا أحداث مأساوية تتطلب إجراء حاسما من جانب المجتمع العالمي .

إننا نود ان نسجل شجبنا العميق لعدم تنفيذ قرارات مجلس الامن المتصلة بالاراضي المحتلة تنفيذا كاملا . ونشجب بصفة خاصة رفض إسرائيل الامتثال لاحكام قرارمجلس الامن ٦٧٢(١٩٩٠) ، الذي كان سيسمح للأمين العام بإيفاد بعثة تقصي حقائق الى المنطقة . ومن ثم ، نطالب حكومة إسرائيل بإعادة النظر في موقفها وبالسماح للأمين العام بتحقيق مهمته النبيلة .

ووفقا للملاحظات الواردة في تقرير الامين العام ، فإنه رغم الإجماع على ضرورة إيجاد تسوية دائمة وشاملة للمشكلة ، :

"لا يوجد اتفاق كاف ، لا داخل مجلس الامن ولا بين أطراف الصراع ، يسمح بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط على نحو ما دعا اليه القرار ٤٢/٤٤"

(A/45/709 ، الفقرة ٥)

واني أذكر ان تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة لسنة ١٩٨٩ كان يتضمن استنتاجات مماثلة . فالمجتمع الدولي يواجه ، سنة بعد أخرى ، استمرار عدم إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع . والسؤال الذي يتردد الآن هو الى متى ؟

ويود وفدي ان يسجل موافقته الكاملة على الاستنتاجات الواردة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/44/35) . ونوافق على ان مجلس الامن ينبغي أن يبدي ، في تناول المسألة الفلسطينية ، نفس الاستعداد والحزم اللذين أبداهما فيما يتعلق بأزمة الخليج . وبالمثل ، يعتبر وفدي ان استئناف الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية عاملا هاما في السعي الشامل إلى إقرار السلم في منطقة الشرق الاوسط . وفي رأينا ، انه من العدل ومن السليم تماما أن نجمع آراء الاطراف المعنية من أجل ان نزيل العقبات القائمة جزئيا نتيجة لعدم التكافؤ المستمر في الفرص .

واسمحوا لي ايضا أن أؤكد انه قد آن الاوان لان تلتزم إسرائيل بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة وان تحترم الاستقلال الوطني للبنان ووحدة وسلامة أراضيه . فمنذ الغزو الوحشي في عام ١٩٨٢ ، لم يتمكن شعب ذلك البلد من التمتع بحرية بحياة سلمية آمنة . ونحن نعرب عن تأييدنا القوي للجهود الخاصة بتأمين وحدة أراضي لبنان ، وسيادته ووحدة شعبه .

ولا يزال وفدي يؤمن بقوة بأن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال الحوار والمفاوضات والاحترام الصارم للمصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية . ولهذا ، نؤكد مرة أخرى الضرورة الملحة لعقد مؤتمر السلام الدولي ، كما ورد في العديد من قرارات الامم المتحدة ، ولا سيما القرار

٤٢/٤٤ الصادر في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ونناشد مرة أخرى جميع البلدان المحبة للسلام أن تعمل سويا على إزالة العقبات التي لا تزال حتى الآن تعوق عقد المؤتمر .

ان أحكام القرار الآنف الذكر تطالب في جملة أمور ، بمشاركة جميع أطراف الصراع ، على قدم المساواة وبما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن . وهو يؤكد مرة أخرى ضرورة انسحاب إسرائيل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وتحقيق الأمن لجميع دول المنطقة ، في إطار حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

إن الحاجة الى إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذه الازمة تلقي عبئا متزايدا أكبر على الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، بالنظر الى المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتقهم . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، نشجعهم على العمل على تسوية خلافاتهم ، التي ثبت انها ضارة بالنسبة لإنشاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد اقتناعنا الراسخ بأن وجود كل من دولتي إسرائيل والدولة الفلسطينية من الحقائق التي لا يمكن إنكارها . ولا يمكننا إطلاقا ان نسكت عن أن يكون وجود دولة منهما عن طريق تدمير الدولة الاخرى او رفض قبول وجودها . وهذا للأسف هو الحال طوال الخمسة عقود تقريبا التي مضت منذ وجود الامم المتحدة . إن ضرورة إجراء المفاوضات ينبغي ان تسود على اللجوء الى المواجهة المسلحة . ونأمل أن يكون للمناخ الدولي الراهن تاثير إيجابي على مسألة الشرق الاوسط .

السيد سواريز (الفلبين)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت الحالة في الشرق الاوسط من أعظم شواغل الامم المتحدة خلال فترة الخمس والاربعين سنة التي مضت منذ وجود المنظمة ؛ ويبدو من معظم المؤشرات ، أنها ستظل كذلك لعدة سنوات أخرى في المستقبل .

وإذا رجعنا الى الماضي ، وجدنا أن سجل المنظمة بشأن هذه القضية لا يمكن أن يعتبر خاويا تماما . فالصراعات المسلحة - التي كانت تسفر عن قتال عنيف - كانت تنشب في المنطقة ، ونجحت الامم المتحدة في هذه المناسبات في تحقيق وقف إطلاق النار او في حث الاطراف المعنية على إجراء المفاوضات .

بيد أن المحاولات العديدة التي بذلتها الامم المتحدة لتحقيق سلم دائم شامل في المنطقة قد باءت حتى الآن بالفشل ، لكن ذلك لا يعزى بالتأكيد الى افتقار منظمتنا الى الاصرار .

إن القرارات التي لا حصر لها التي اعتمدتها الجمعية - باجماع متزايد - بالاضافة الى عمليات صيانة السلم التي حشد من أجلها المجتمع الدولي موارد بل ارواحا غالية ، تبين بما لا يدع مجالا للشك أن العالم يتوق للسلم والاستقرار في هذه المنطقة .

إن الاحساس المتعاظم بالتعاون العالمي الشامل الذي حققه انتهاء الحرب الباردة يهيء دون شك المناخ الملائم لبدء عملية السلم في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، ما لم تبد كل أطراف الصراعات القديمة والجديدة في المنطقة ضبط النفس وروح التوفيق اللازمة ، لا يمكن أن يكون هناك سلم ذلك لانه في الوقت الذي يعمل فيه بقية العالم بمنتهى السرعة والالتزام لتحقيق السلم في المنطقة ، فإن الأطراف الاقليمية نفسها هي التي يتعين عليها أن تتخذ القرارات النهائية والتحركات اللازمة صوب اقرار السلم .

اننا ندرك تماما الصعوبات التي تكمن في صنع تلك القرارات . فالمعاناة الكبيرة التي عانتها كل الأطراف جعلت كلا منها يلجأ الى خيار الانتقام بوصفه الخيار السهل . إن حلقة العنف الناجمة عن ذلك قد ولدت المرارة وانعدام الثقة . والتكديس الكبير للأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل في المنطقة ييسر اللجوء الى استخدام القوة مما يغذي العدوان وروح المغامرة . إن العنف بكل أدواته وجد موطنا له في قلوب أهل الشرق الأوسط الجائشة بالمرارة .

ومع ذلك ، لايزال التعقل يكسر منطق العنف في أماكن أخرى . فقد طرحت الأسلحة جانبا في أمريكا الوسطى ، كما اتفق الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا على اجراء محادثات في جنوب افريقيا ، وتسير عملية السلم في طريقها في كمبوديا . وبالتأكيد يمكن أن يسود التعقل أيضا في الشرق الأوسط ؛ اذ يقول المنطق بأن ارادة الانسانية جمعاء تقريبا يجب أن تحترم .

إن كل أعضاء المجتمع الدولي تقريبا مقتنعون بأن أفضل طريق لتحقيق تسوية تفاوضية للصراع العربي الاسرائيلي - بما في ذلك قضية فلسطين وهي لب المشكلة - يمر من خلال عقد مؤتمر سلم دولي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - على قدم المساواة - والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . ونحن نطالب اسرائيل ومعها قلة آخرين أن ينضموا الى توافق الآراء ، ولتمهيد الطريق لعقد ذلك المؤتمر يتعين على اسرائيل أيضا أن تتقيد بالتزاماتها بوصفها من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة وبموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحماية حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس .

يتفق وفد بلادي مع السواد الأعظم في ضرورة احترام اتفاقية الطائف واتاحة كل الفرص لتنفيذها . وبهذا التصرف وحده يمكن أن تستعيد الأمة اللبنانية التي طالت معاناتها سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ويستطيع ذلك البلد أن يتحرر من كل القوات الأجنبية .

أما بالنسبة للصراع الذي وقع في الآونة الأخيرة ، فإن الفلبين تشارك العديد غيرها من البلدان في ادانة غزو العراق للكويت وضمه اياها ، وقد برهنت على تأييدها لمن يعارضون ذلك الغزو بما أعلنته من ايفاد مستشفى طبي متحرك الى المنطقة .

نحن نطالب العراق - لتجنب ويلات حرب أخرى - بأن ينصاع لمطالبة المجتمع الدولي له بأن ينهي دون قيد أو شرط احتلاله غير المشروع للكويت ، وأن يلتزم بكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة . فالرأي العام لم ولن يستطيع أن يقبل ما هو دون ذلك .

إن عدم نجاحنا الواضح في تحقيق السلم العزيز المنال في الشرق الأوسط ، ليس كارثة للأطراف المعنية مباشرة فحسب ، بل للجميع اذ لا يمكن لأي بلد ممثل هنا أن يختبئ وراء البعد الجغرافي ويدعي أن كل شيء على ما يرام ، طالما بقي بلد من بلدان المنطقة يحشد قواته على حدود بلد مجاور . ولا يمكن لأي عضو في هذه الهيئة أن يدعي الحصانة - رغم درع قوته الاقتصادية أو صعوبة ضائقته الاقتصادية - من الصدمات العنيفة

الناجمة عن كل عمل من أعمال العدوان في تلك المنطقة ولا تستطيع أية أمة قبلت ميثاق الأمم المتحدة أن تبدي اللامبالاة حيال صرخات ضحايا القمع أو الارهاب في تلك الاراضي ، إذ من المعروف للجميع أن هذه الصرخات قد تغرق في لحظة في طنين حرب أخرى .

هذه هي أهمية الشرق الأوسط ، فإذا ما كان لأية حكومة أن تبدي اللامبالاة ازاء اية ازمة دائرة في المنطقة ، فإن أسواقها المالية ومحطات البنزين في عاصمتها سوف تصرخ لها بالتفاصيل .

واذا كان السلم في الشرق الأوسط كلا لا يتجزأ فالسلم في هذا العالم المترابط هو كذلك أيضا .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : سعادة الرئيس ، عالم ما بعد الحرب الباردة ، عالم جديد إلا في الشرق الأوسط . الدول والشعوب كلها أدركت أهمية وخطورة ووجوب المشاركة في بلورة المفاهيم الجديدة ، الداعية الى تطبيق مفاهيم الأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة ، إلا اسرائيل ، إلا السلطات الاسرائيلية ، التي مازالت تعيش عقلية القرون الماضية وتتعامل مع وضعها في منطقة الشرق الأوسط وكأنه غابة موحشة تستطيع أن تعيث فيها فسادا كما تريد . أما الغزو العراقي الطارئ للكويت والذي تعالجه الأمم المتحدة كما يجب أن يعالج ، فإننا نتطلع الى إنهاء وجوده وازالة نتائجه وآثاره وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتطبيقا للميثاق والاجماع العالمي .

كيف يفكر ساسة اسرائيل في تصريف أمورهم ، وهم الخارجون عن القانون في المنطقة ، وكيف يتأملون أنفسهم ، ويتأملون العالم المحيط بهم . ثلاثة ملايين ، إنهم قلة من البشر ، وسط محيط ضخم من مئات ملايين العرب والمسلمين ، ناصبتهم الصهيونية العداء والكراهية . هل يظن أولئك الجهلة ، أن بإمكانهم فرض سيطرتهم على المنطقة بالقوة الى زمن طويل ، وما أسرع ما ستنتهي الفجوة التي أوصلتهم الى موقع التفوق العسكري المؤقت في المنطقة . وهل وقفت عجلة الزمن عند العرب ، عن الدوران ، لكنها تدور لهم ، حتى تستطيع السلطات الاسرائيلية الاحتفاظ بتفوقها العسكري والتقني ، ضد

العالم العربي والاسلامي الى الابد . أليس هذا حلم الجاهل ، وأمل الغبي ، تجاه عالم الواقع ؟

اسرائيل عدوان على فلسطين والفلسطينيين ، عدوان على لبنان ، عدوان على سوريا ، عدوان على تونس ، عدوان على العراق قبل أن ينزل النظام العراقي ميدان عدوانه على اخوانه العرب في الكويت ، يغتصب بلادهم وينهب أموالهم ويلغ في دمائهم وينال أعراضهم ويهدد أمن اخوانه العرب والمسلمين خدمة للشيطان .

السلطات الاسرائيلية تهديد لكل الدول العربية ، تهديد لكل الدول الاسلامية ، جرائم ضد البشر ارتكبت وترتكب في فلسطين ولبنان والجولان كل يوم . أي عقلية هذه تعيش مع القرون الوسطى ، ونحن على وشك دخول القرن الواحد والعشرين .

ثم رفض لكل مبادرات السلام ، واجهاض لكل محاولات الوصول الى تسوية ، وانكار لكل المواثيق والالتزامات الدولية ، وهتك لكل القيم والمبادئ الانسانية والاخلاقية ، أي قصور هذا في التفكير وعجز عن فهم حقيقة الامور .

هذا الكيان الاسرائيلي ليس في جزيرة نائية أو صحراء خالية ، إنه في قلب الشرق الأوسط ، يقف بالمرصاد خطرا على كل من حوله ، يهدد سوريا ، ويتحفّز للاعتداء على لبنان ، ويعمل لمقاومة تسلح أية دولة عربية أو اسلامية ، ويسعى لمحاربة تقدمها العلمي والتقني والاقتصادي ، إنه عائق أساسي في نمو المنطقة ، وفي سيرها في ركب التطور ، في مدارج العلوم ومدارك مدنية القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين .

إنها تبيح لنفسها تملك الأسلحة النووية ، والأسلحة الكيميائية والأسلحة الجرثومية ، تبيح لنفسها أن تملك أحدث وأضخم ترسانة أسلحة في المنطقة ، تبيح لنفسها أن تضرب طائراتها وأسلحتها أراضي بلدان مجاورة ، تبيح لنفسها أن ترتكب ضد الفلسطينيين كل الجرائم التي يدينها خرق ميثاق حقوق الانسان ، ترتكبها ضد الانسان الفلسطيني تحت نظركم وسمعكم ، لا تأبه لحساب ، ولا تخشى أي عقاب .

يعلن رئيس وزراء اسرائيل قبل ثلاثة أسابيع ونيف أن حزبه يعتبر حدوده من البحر الى النهر . والبحر هو البحر الأبيض المتوسط ، والنهر هو نهر الأردن كما نفترض ، وليس نهر الفرات كما قالت مخططاتهم المعروفة ، والله أعلم بما يخططون . هكذا تحدد اسرائيل حدودها ، وكأن الشرق الأوسط ميدان فسيح ، يقتطعون منه كما يريدون . أليس هذا التخطيط والتفكير اليوم ، قمة الغباء السياسي ؟ نعرف أن القانون الدولي لا يعترف بدولة لا حدود لها ، وأن الحدود من أهم مقومات الدولة . فماذا عن الحدود الاسرائيلية ؟ أم أن الشرق الأوسط خريطة من المطاط يشدها زعماء الصهيونية كما يريدون ، عبر أراضي المنطقة ، وكأنه لا شعوب أخرى في المنطقة ، وكأن بقية الأراضي والبلدان ميدان مباح للطغيان .

وهذه الهجرة اليهودية الضخمة الى فلسطين تحمل في طياتها بذور أخطار كبيرة على المنطقة لا يمكن التكهن بنتائجها . إن بلدا صغيرا يضيق بالساكنين فيه مثل فلسطين ، يتعرض الآن لهجمة سكانية جديدة تمثلها هذه الهجرة ، ستصل بالوضع السكاني الى مرحلة الانفجار قبل مضي وقت طويل ، تتحمل نتائجه السلطات الاسرائيلية . هذه الهجرة غزو مكشوف لأراضي العرب . وننادي المجتمع الدولي أن لا يساعد على تسهيلها وتحمل مسؤولياتها في أية مرحلة من مراحل تنفيذها . ونحن نعرف مدى الخديعة التي تتعرض لها هذه المجموعات من اليهود المهاجرين في اغرائهم بالمجيء الى فلسطين ، حيث يتعرضون بعد وصولهم الى المشاكل الخطيرة التي يعج بها المجتمع الاسرائيلي ويصبحون جزءا من هذه المشكلة يتحملون نتائجها ، كما يصبحون جزءا من الغزو الصهيوني للأراضي العربية والحملة الارهابية الاسرائيلية ضد المواطنين العرب في أرضهم وأرض أجدادهم .

واذ تدخل الأمم المتحدة مرحلة جديدة الآن في تنكبّها دورا مهما في نظام عالمي جديد ، يقوم على تطبيق واف للشرعية الدولية واحترام كاف لحقوق الانسان والعمل الدولي المشترك لاقامة دولة النظام والقانون ، فإن طبيعة مسؤولياتها في مشكلة الشرق الأوسط لابد أن تتكيف مع هذا الوضع الدولي الجديد . ولابد أن تسخر الأمم المتحدة طاقاتها الكبيرة لتطويق مشكلة الشرق الأوسط ووضعها على طريق الحل ، وكبح جماح السلطات الاسرائيلية ، لتعيش واقع اليوم الذي لا تريد مشاهدته ، أو الاعتراف بأنه هنا . ولابد لروحية السلم والسلام والأمن وضمان الحقوق ، التي بدأت تسود العلاقات الدولية ، أن تصل الى الشرق الأوسط ، وتكبح جماح الطغيان والجهالة السياسية . ونأمل أن لا يطول الزمن حتى نرى الطغيان الصهيوني ينحسر امتداده ، ونرى الحق يعود الى أهله في فلسطين ، ولبنان ، ودول المنطقة جميعا .

إن الانتفاضة في فلسطين ، التي تجسدُ آمال الشعب الفلسطيني ، وتشدُّ اليها عواطف الأمة العربية والاسلامية ودعمها ، وتنال تأييد كل محب للحق والعدل في العالم ، ظاهرة تاريخية يجب أن يفهمها حكام اسرائيل ، وأن يدركوا انه لا سبيل لهم

للقضاء عليها مهما عملوا لمواجهتها ومهما ارتكبوا من المظالم ، وأن خيرا لهم العودة الى معادلات السلام التي طُرحت ، فقد يكون فيها بعض أسباب حل المشكلة . تحية للمجاهدين في فلسطين ، للمجاهدين في لبنان والجولان ، ورحمة واسعة نرجوها من المولى عز وجل لأرواح الشهداء . إن العالم لن يتحمل مشكلة ما ترتكبه اسرائيل لوقت طويل بعد الآن ، وإن الشعب العربي سينال حقوقه كاملة بسواعده ، طال الزمن أو قصر ، وإن حبل الطغيان قصير مهما طال ، وضعيف مهما تظاهر بالقوة . ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة في دعم هذه الحقوق والعمل على تأمينها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠